في الوقت الذي كانت تتزايد فيه الضغوط على الرئيس الإيراني حسن روحاني من أجل وقف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تواصل إسرائيل وأميركا استعداداتهما تخوفاً من رد طهران على اغتيال العالم النووي محسن فخري زادة، وسط توقعات بأن يكون قبل نهاية الشهر الحالي

تحسّب إسرائيلي أميركي للرد الإيراني

احتياطات أمنية خشية رد طهران على اغتيال فخري زادة قبل نهاية ديسمبر

تسلمت إسرائيل سفينة صواريخ لحماية حقول الغاز (Getty)

للحديث تتمة...

اليسار العربي وخداع الجماهير

ناصر السهلي

شكلت شعارات الحرية والعدالة تاريخياً نقطة جذب نحو اليسار العربي، وبعضه في «الكفاح الثوري» حين التقى مع القومي والإسلامي، كما على الساحتين الفلسطينية واللبنانية، وغيرها.

ومنذ تفجر الثورات الشعبية العربية من تونس، أهدر اليسار التقليدي فرصه المتتالية، بارتباك وتناقض وترهل. وقدمت الثورة السورية في أشهرها الأولى إحدى أفضل الفرص التي هُدرت، باستثناء بسيطة. فمتلازمة التأتأة بمواجهة الاستبداد، باسم منع «المؤامرة» و«سقوط الدولة»، قدمت أفضل كشف لأزمات بعض اليسار العربي التقليدي، بل لكوارث تحوله إلى أدوات تجميل الاستبداد وخداع الجماهير، كما في جبهة حزب «البعث» السوري «التقدمية»، والغرق المعدي عربياً في سجالات عقيمة وطفولية حول خروج الجماهير من المساجد به «عدم نضوج ظروف الثورة». ذلك، وغيره كثير، جعله تيارا متراجعا إلى ما دون يسار الوسط في أوروبا.

وبدل استغلال فرص المراجعات وإعادة التقييم، ظل التخندق وراء ثنائية الذنب من «تدين الشارع» و«المؤامرة الإمبريالية»، لازمة لتيار تقليدي متورط ومتغام عن استحضار الأنظمة «التقدمية». وبالأخص في دمشق والقاهرة.

وإذا كانت فلسطين، كقضية جامعة للجماهير، قدمت لليسار التقليدي العربي لسنوات فرصا متكررة، لمجاراة يسار أوروبي وأميركي، أقله في مواجهة انحرافات التصهين، وفضح كذبة «الاحتفاظ بحق الرد»، لاستعادة بعض مكانة تتداعى، إلا أن بعضه غرق في جدل الإفلاس. وهو ما تكشفه وقائع التصدي لما يسمى «التطبيع»، من ثقب الخطابة التقليدية عن «الرجعية»، كنكاية ومناكفة.

في دمشق جرى لسنوات، بمعرفة أقطاب اليسار، استدعاء عصابات مرتزقة مذهبيين ظلاميين برعاية إيرانية، وأخرى فاشية أوروبية، برعاية أوليغارشيي موسكو. ورغم ذلك ظل الدفاع عن الاستبداد ناظماً، في النظرية والممارسة، وهو ما جعل كثيرين يهجرون عضوية تلك التيارات، سورية كانت أم فلسطينية، ممن اعتبرت شاشات نظام الأسد مقراتها، وليس الشارع والجماهير، تجميلاً لقبح الطغيان، تارة باسم «علمانيته» وأخرى باسم «فلسطين والمقاومة». السؤال عن «اليسار العربي» ليس ترفاً، في سياق حالة عربية باحثة عن «تعددية» والتقاء برامج الحد الأدنى، للانتقال من الاستبداد والتخلف إلى ما يشبه وضعا طبيعيا عند أمم أخرى، بعيداً عن مرض طفولي مستشرٍ عند الديكتاتوريات وبدائلها.

صالح النعامي
طهران، واشنطن ـ العربي الجديد

رفعت الولايات المتحدة وإسرائيل من مستوى التنسيق بينهما، تحسباً للرد الإيراني المحتمل على اغتيال العالم النووي محسن فخري زادة قبل أسبوع، وسط اعتقاد بإمكانية التصويب على أهداف لا تسقط الكثير من القتلى، لتقليص فرص اندلاع تصعيد كبير، من دون أن يمنع ذلك إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب من العمل على سحب نصف موظفيها من السفارة الأميركية ببغداد ومقرات دبلوماسية أخرى كـ«إجراء أمني مؤقت».

وتتزامن هذه الاحتياطات مع تزايد الضغوط على الرئيس الإيراني حسن روحاني للرد على عملية الاغتيال والخلافات بشأن الملف النووي الإيراني، عقب إقرار مجلس صيانة الدستور في إيران، أمس الأول، قانوناً يُلزم الحكومة بوقف أنشطة الأمم المتحدة لتفتيش مواقعها النووية ورفع مستوى تخصيب اليورانيوم عن الحد المنصوص عليه في الاتفاق النووي لعام 2015 إذا لم تُخفف العقوبات عن طهران خلال شهرين. وانتقد روحاني القانون الذي أقره مجلس صيانة الدستور، ودعا، خلال مشاركته، عبر اتصال مرئي، في مراسم افتتاح مشاريع طاقة في عدة محافظات إيرانية، البرلمانيين المحافظين إلى ترك الحكومة من أجل تنفيذ مهامها. وأشار إلى أن القانون الذي يعارضه هو واعضاء حكومته، من شأنه إيجاد مشاكل في العلاقات الخارجية الإيرانية. وطالب البرلمان والسلطة القضائية والقوات المسلحة، بعدم الاستعجال، قائلاً «دعونا ننجز مهامنا بهدوء ودقة».

وذكرت صحيفة «هآرتس»، أمس الخميس، أن تقديرات إسرائيلية تشير إلى أن الرد الإيراني على مقتل فخري زادة، قد يكون قبل نهاية ديسمبر/كانون الأول الحالي. وأوضحت أن مسؤولين في وزارة الدفاع الإسرائيلية يعتقدون أن هناك احتمالاً كبيراً لأن تقدم إيران على الانتقام. ومن المحتمل أن يتم تنفيذ مثل هذه المحاولة هذا الشهر للحفاظ على مسافة آمنة من تنصيب الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن في 20 يناير/كانون الثاني المقبل. وأضافت «يبدو أنه يتعين على الإيرانيين دراسة تحركاتهم بعناية لتفادي أي صراع مباشر مع الإدارة الأميركية المنتهية ولايتها».

وذكرت «هآرتس» أنه بحسب التقديرات الإسرائيلية، فإن «حزب الله» اللبناني ليس حريصاً إطلاقاً على التورط في تصعيد عسكري إقليمي في هذه المرحلة، وسيبذل قصارى جهده لتأجيل المحاولات الإيرانية للترويجه في هجمات انتقامية. وأشارت إلى أنه لا يزال أمام إيران عدد من الخيارات للانتقام، من خلال العراق وسورية، وربما أيضاً من خلال الحوثيين في اليمن، الذين يمكنهم تهديد التجارة البحرية الإسرائيلية عبر البحر الأحمر.

وأشارت الصحيفة إلى أنه من ضمن المخاطر الأخرى اللجوء إلى مهاجمة شخصيات أو سفارات إسرائيلية بارزة في الخارج. ولفتت إلى أن طهران أظهرت مقدرة عالية في سبتمبر/أيلول 2019 في مهاجمة منشآتين نفطيتين في السعودية بطائرة بدون طيار وصواريخ كروز، ما تسبب بأضرار جسيمة. ونقلت عن مصادرها القول إن ضباطاً كباراً في الجيش الإسرائيلي التقوا، خلال الأيام الأخيرة، بنظرائهم في القيادة المركزية الأميركية، بهدف توطيد الروابط بين الجيشين، تحسباً لأي انتقام إيراني.

من جهتها، نقلت قناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية، أمس الخميس، عن «مصدر أمني كبير» في تل أبيب قوله إن إيران مشغولة حالياً في البحث عن أهداف إسرائيلية ذات قيمة كبيرة لضربها، ردا على الاغتيال، مستدركاً أن طهران معنية بأهداف لا يؤدي المس بها إلى سقوط عدد كبير من القتلى لتقليص فرص اندلاع تصعيد كبير. وقال المصدر إن الإيرانيين قد يختارون مهاجمة حقول الغاز التي تشغلها إسرائيل في شرق حوض المتوسط، على اعتبار أن هذا الهدف يجمع بين قيمته الإستراتيجية من جهة، ومن جهة أخرى فإن فرص سقوط عدد كبير من القتلى في الهجوم عليه ضئيلة.

وحول التقدير الإسرائيلي لتوقيت الهجوم، قال معلق الشؤون العسكرية في صحيفة «هآرتس»، عاموس هارئيل، إن تل أبيب ترجح أن تقوم إيران بالرد على اغتيال فخري زادة في ديسمبر الحالي. وأشار، في تقرير نشرته الصحيفة أمس، إلى أن قادة المؤسسة العسكرية في تل أبيب عمدوا أخيراً إلى التنسيق مع قادة الجيش الأميركي للمساعدة في رصد مسبق لأية عمليات إطلاق صواريخ يمكن أن تقوم بها إيران وتستهدف إسرائيل. وفي سياق متصل، أعلن سلاح البحرية الإسرائيلي، أمس الأول، تسلمه أول سفينة صواريخ، من أربع سفن ألمانية من طراز «مجين»، كانت تل أبيب قد تعاقدت على شرائها قبل خمس سنوات، حيث ستستعمل هذه السفن في تأمين حقول الغاز شرق حوض المتوسط. وفي إطار المخاوف الأميركية من رد إيراني على اغتيال فخري زادة، ذكرت تقارير إعلامية أميركية أن إدارة ترامب قررت سحب نصف موظفيها من السفارة الأميركية ببغداد ومقرات دبلوماسية أخرى. وأوضح موقع «بوليتيكو» الإخباري الأميركي أن خطوة تقليص عدد الموظفين، التي أكد صحتها مسؤولون أميركيون، ستكون مؤقتة على الأرجح.

ونقل «بوليتيكو» عن مسؤول أميركي قوله إن نحو نصف الموظفين بالسفارة الأميركية ببغداد ومقرات دبلوماسية أخرى بالعراق سيغادرون، مرجحاً أن يكون عددهم بالعشرات. في المقابل اكتفت وزارة الخارجية الأميركية بتأكيد خبر تقليص عدد الموظفين دون أن تقدم أرقاماً محددة بهذا الخصوص. بدورها، نقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن مسؤول تأكيده أن إدارة ترامب تعتزم خفض عدد موظفيها بالسفارة بشكل مؤقت، موضحاً أن الدافع وراء هذا القرار هو الخوف من حدوث أعمال عنف تستهدف الدبلوماسيين الأميركيين بالتزامن مع الذكرى الأولى لاغتيال قائد «فيلق القدس» قاسم سليماني.

وبحسب مسؤول عراقي في بغداد، فإنه «لغاية الآن لم تبلغ السفارة الأميركية في بغداد، وزارة الخارجية العراقية، بتخفيض أنشطتها أو إلغاء برامج تضطلع بها بالشراكة مع العراق، كالبرامج الثقافية أو العلمية والمتعلقة بالمساعدة على استقرار المدن المحررة، لكن التخفيض تم لموظفين غير أساسيين. وبين أن أسباب هذا التخفيض بسبب الخشية من تهديدات جماعات مسلحة مقربة من إيران.

وأكد مسؤولان عراقيان كبيران، لوكالة «فرانس برس»، أنّ الولايات المتحدة بصدد تخفيض عدد دبلوماسييها العاملين في سفارتها ببغداد «في إجراء أمني مؤقت». وعزا مسؤول عراقي قرار خفض عديد الطاقم الدبلوماسي الأميركي إلى مخاوف أمنية. وقال إنّه «خفض بسيط بناءً على تحفظات أمنية من الجانب الأميركي. يمكن أن يعودوا. إنّه إجراء أمني مؤقت». وأضاف «كنّا نعلم بذلك سلفاً، وسبقني طاقم دبلوماسي رفيع المستوى من بينه السفير (مائيو تولر). هذا ليس قطعاً للروابط الدبلوماسية». وأكد مسؤول عراقي ثان أنّ الإجراء الأميركي يهدف إلى «تقليص المخاطر».

خسائر تعادل 250 مليار دولار

ظريف يرفض إعادة التفاوض حول الاتفاق النووي

ربط وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بين التزام بلاده بشكل كامل بالاتفاق النووي الموقع في العام 2015، واحترام الولايات المتحدة وأوروبا التزاماتهما الأصلية في الاتفاق.

وانسحب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق في 2018، قائلاً إنه غير كاف لكبح برنامجي إيران النووي والخاص بالصواريخ الباليستية أو نفوذها في الشرق الأوسط. وأعلن الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن أنه سيعيد انضمام واشنطن للاتفاق إذا استأنفت طهران أولاً الالتزام الصارم به. وأشار إلى أنه سيعمل مع الحلفاء «لتعزيز وتوسيع الاتفاق».

وقال ظريف، في كلمة أمام مؤتمر في روما عبر تقنية الفيديو، أمس الخميس، إنه لا يمكن إعادة التفاوض على ما يسمى خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) لكن يمكن إحياؤها. وأضاف «الولايات المتحدة عليها التزامات. إنها ليست في وضع يسمح لها بفرض شروط». وأقر مجلس صيانة الدستور في إيران، أمس الأول، قانوناً يلزم الحكومة بوقف أنشطة الأمم المتحدة لتفتيش مواقعها النووية ورفع مستوى تخصيب اليورانيوم عن الحد المنصوص عليه في الاتفاق النووي لعام 2015 إذا لم تُخفف العقوبات عن طهران خلال شهرين. وأعلن روحاني القانون الذي أقره مجلس صيانة الدستور، ودعا، خلال مشاركته، عبر اتصال مرئي، في مراسم افتتاح مشاريع طاقة في عدة محافظات إيرانية، البرلمانيين المحافظين إلى ترك الحكومة من أجل تنفيذ مهامها. وأشار إلى أن القانون الذي يعارضه هو واعضاء حكومته، من شأنه إيجاد مشاكل في العلاقات الخارجية الإيرانية. وطالب البرلمان والسلطة القضائية والقوات المسلحة، بعدم الاستعجال، قائلاً «دعونا ننجز مهامنا بهدوء ودقة».

وذكرت صحيفة «هآرتس»، أمس الخميس، أن تقديرات إسرائيلية تشير إلى أن الرد الإيراني على مقتل فخري زادة، قد يكون قبل نهاية ديسمبر/كانون الأول الحالي. وأوضحت أن مسؤولين في وزارة الدفاع الإسرائيلية يعتقدون أن هناك احتمالاً كبيراً لأن تقدم إيران على الانتقام. ومن المحتمل أن يتم تنفيذ مثل هذه المحاولة هذا الشهر للحفاظ على مسافة آمنة من تنصيب الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن في 20 يناير/كانون الثاني المقبل. وأضافت «يبدو أنه يتعين على الإيرانيين دراسة تحركاتهم بعناية لتفادي أي صراع مباشر مع الإدارة الأميركية المنتهية ولايتها».

وذكرت «هآرتس» أنه بحسب التقديرات الإسرائيلية، فإن «حزب الله» اللبناني ليس حريصاً إطلاقاً على التورط في تصعيد عسكري إقليمي في هذه المرحلة، وسيبذل قصارى جهده لتأجيل المحاولات الإيرانية للترويجه في هجمات انتقامية. وأشارت إلى أنه لا يزال أمام إيران عدد من الخيارات للانتقام، من خلال العراق وسورية، وربما أيضاً من خلال الحوثيين في اليمن، الذين يمكنهم تهديد التجارة البحرية الإسرائيلية عبر البحر الأحمر.

وأشارت الصحيفة إلى أنه من ضمن المخاطر الأخرى اللجوء إلى مهاجمة شخصيات أو سفارات إسرائيلية بارزة في الخارج. ولفتت إلى أن طهران أظهرت مقدرة عالية في سبتمبر/أيلول 2019 في مهاجمة منشآتين نفطيتين في السعودية بطائرة بدون طيار وصواريخ كروز، ما تسبب بأضرار جسيمة. ونقلت عن مصادرها القول إن ضباطاً كباراً في الجيش الإسرائيلي التقوا، خلال الأيام الأخيرة، بنظرائهم في القيادة المركزية الأميركية، بهدف توطيد الروابط بين الجيشين، تحسباً لأي انتقام إيراني.

من جهتها، نقلت قناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية، أمس الخميس، عن «مصدر أمني كبير» في تل أبيب قوله إن إيران مشغولة حالياً في البحث عن أهداف إسرائيلية ذات قيمة كبيرة لضربها، ردا على الاغتيال، مستدركاً أن طهران معنية بأهداف لا يؤدي المس بها إلى سقوط عدد كبير من القتلى لتقليص فرص اندلاع تصعيد كبير. وقال المصدر إن الإيرانيين قد يختارون مهاجمة حقول الغاز التي تشغلها إسرائيل في شرق حوض المتوسط، على اعتبار أن هذا الهدف يجمع بين قيمته الإستراتيجية من جهة، ومن جهة أخرى فإن فرص سقوط عدد كبير من القتلى في الهجوم عليه ضئيلة.

وحول التقدير الإسرائيلي لتوقيت الهجوم، قال معلق الشؤون العسكرية في صحيفة «هآرتس»، عاموس هارئيل، إن تل أبيب ترجح أن تقوم إيران بالرد على اغتيال فخري زادة في ديسمبر الحالي. وأشار، في تقرير نشرته الصحيفة أمس، إلى أن قادة المؤسسة العسكرية في تل أبيب عمدوا أخيراً إلى التنسيق مع قادة الجيش الأميركي للمساعدة في رصد مسبق لأية عمليات إطلاق صواريخ يمكن أن تقوم بها إيران وتستهدف إسرائيل. وفي سياق متصل، أعلن سلاح البحرية الإسرائيلي، أمس الأول، تسلمه أول سفينة صواريخ، من أربع سفن ألمانية من طراز «مجين»، كانت تل أبيب قد تعاقدت على شرائها قبل خمس سنوات، حيث ستستعمل هذه السفن في تأمين حقول الغاز شرق حوض المتوسط. وفي إطار المخاوف الأميركية من رد إيراني على اغتيال فخري زادة، ذكرت تقارير إعلامية أميركية أن إدارة ترامب قررت سحب نصف موظفيها من السفارة الأميركية ببغداد ومقرات دبلوماسية أخرى. وأوضح موقع «بوليتيكو» الإخباري الأميركي أن خطوة تقليص عدد الموظفين، التي أكد صحتها مسؤولون أميركيون، ستكون مؤقتة على الأرجح.

ونقل «بوليتيكو» عن مسؤول أميركي قوله إن نحو نصف الموظفين بالسفارة الأميركية ببغداد ومقرات دبلوماسية أخرى بالعراق سيغادرون، مرجحاً أن يكون عددهم بالعشرات. في المقابل اكتفت وزارة الخارجية الأميركية بتأكيد خبر تقليص عدد الموظفين دون أن تقدم أرقاماً محددة بهذا الخصوص. بدورها، نقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن مسؤول تأكيده أن إدارة ترامب تعتزم خفض عدد موظفيها بالسفارة بشكل مؤقت، موضحاً أن الدافع وراء هذا القرار هو الخوف من حدوث أعمال عنف تستهدف الدبلوماسيين الأميركيين بالتزامن مع الذكرى الأولى لاغتيال قائد «فيلق القدس» قاسم سليماني.

وبحسب مسؤول عراقي في بغداد، فإنه «لغاية الآن لم تبلغ السفارة الأميركية في بغداد، وزارة الخارجية العراقية، بتخفيض أنشطتها أو إلغاء برامج تضطلع بها بالشراكة مع العراق، كالبرامج الثقافية أو العلمية والمتعلقة بالمساعدة على استقرار المدن المحررة، لكن التخفيض تم لموظفين غير أساسيين. وبين أن أسباب هذا التخفيض بسبب الخشية من تهديدات جماعات مسلحة مقربة من إيران.

وأكد مسؤولان عراقيان كبيران، لوكالة «فرانس برس»، أنّ الولايات المتحدة بصدد تخفيض عدد دبلوماسييها العاملين في سفارتها ببغداد «في إجراء أمني مؤقت». وعزا مسؤول عراقي قرار خفض عديد الطاقم الدبلوماسي الأميركي إلى مخاوف أمنية. وقال إنّه «خفض بسيط بناءً على تحفظات أمنية من الجانب الأميركي. يمكن أن يعودوا. إنّه إجراء أمني مؤقت». وأضاف «كنّا نعلم بذلك سلفاً، وسبقني طاقم دبلوماسي رفيع المستوى من بينه السفير (مائيو تولر). هذا ليس قطعاً للروابط الدبلوماسية». وأكد مسؤول عراقي ثان أنّ الإجراء الأميركي يهدف إلى «تقليص المخاطر».

عقوبات جديدة

فرضت اميركا، امس الخميس، عقوبات جديدة تتعلق بإيران على كيان وفرد، بينما تواصل واشنطن زيادة الضغط على طهران خلال الأشهر الرئيس دونالد ترامب الأخيرة في السلطة.

وجاء على موقع وزارة الخزانة الاميركية على الانترنت، امس الخميس، ان العقوبات استهدفت مجموعة «لشهيد ميساعي» المرتبطة بمنظمة الابتكار والبحث الدفاعي، وكذلك رئيس المجموعة مهران بابري. واتهمت «لشهيد ميساعي» بالمشاركة في البحوث الخاصة بالاسلحة الكيميائية. وقال وزير الخزانة ستيفن منوتشين ان «تطوير إيران لاسلحة الدمار الشامل يمثل تهديدا لجيرانها والعالم».

امل ظريف بسعي دول عربية لمحاورة طهران بعد ترامب

(رويترز)

التطبيع البحريني الإسرائيلي: انحدار جديد
الاحتلال يقمع مناهضي الاستيطان

في الوقت الذي تذهب فيه البحرين والإمارات بعيداً في التطبيع مع إسرائيل، تواصل الاخيرة قمعها للفلسطينيين

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

يوم بعد آخر، تبتعد كل من البحرين والإمارات في تطبيعهما وتحالفهما مع الاحتلال الإسرائيلي. وكانت أحدث الخطوات في هذا الإطار اتفاقات وخطوات في مجال السياحة، بينما ذهبت البحرين نحو قبول استيراد منتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الفلسطينيين المحتلة وفي الجولان السوري المحتل، وذلك في الوقت الذي كانت إسرائيل تواصل فيه قمعها وانتهاكاتها بحقهم في أكثر من منطقة أمس الخميس.

وكالعادة حضرت إيران في تصريحات وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني، زايد بن راشد الزياني، إلى الأراضي المحتلة، مشيراً إلى أن التحالف مع إسرائيل موجه ضد إيران. واعلن في مقابلة مع قناة «كان» عرضت مقتطفات منها أمس الخميس، أن المنامة وتل أبيب تقفان في «جبهة واحدة» في مواجهة طهران. وقال «نحن نقف في جبهة واحدة من أجل الإنسانية وقيمها، وللتصدي لكل من يحاول المس بها». وردا على سؤال بشأن التعاون الأمني بين بلاده وإسرائيل، قال «البحرين تعمل مع كل الدول الصديقة، وهذا التعاون يشمل أيضا الجوانب الأمنية».

وحاول طمأنة الإسرائيليين لزيارة البحرين وسط المخاوف من رد إيران على اغتيال العالم النووي محسن فخري زادة قائلاً:

«لدينا أجهزة أمن ممتازة. وفي حال وجود خطر من هجوم إيراني، فإن هذا تهديد ضد البحرين قبل أن يكون تهديدا للسياح الإسرائيليين في البحرين. وإذا أرادت إسرائيل أن تكون وسائل أمنية أكثر للسياح الإسرائيليين، فبالإمكان تنظيم ذلك، لكني لا أعتقد أن هذا ضروري».

ووقعت إسرائيل والبحرين، مساء أول من أمس الأربعاء، مذكرة تفاهم، في مجال السياحة، وذلك على هامش زيارة وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني، زايد بن راشد الزياني، إلى الأراضي المحتلة، فيما اعلنت الإمارات أمس الخميس تفعيل تأشيرات سياحية للإسرائيليين بشكل مؤقت لحين المصادقة على اتفاقية الإعفاء المتبادل من متطلبات التأشيرات للبلدين.

ولم تكن السياحة أبرز ما تمخضت عنه زيارة وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني لإسرائيل، بل إنه أبدى انفتاح المملكة على استيراد منتجات المستوطنات الإسرائيلية قائلاً إنّ واردات البحرين من إسرائيل لن تميّز بين المنتجات المصنعة داخل إسرائيل وتلك المنتجة في المستوطنات.

واستدعى موقف المنامة تنديداً فلسطينياً، خصوصاً أن القرار البحريني يتماهى مع الموقف الأخير لإدارة دونالد ترامب القاضي بالسماح بدخول البضائع المُنتجة في المستوطنات الإسرائيلية، باعتبارها «صُنعت في إسرائيل» على عكس توجيهات الاتحاد الأوروبي الذي يفرض وضع إشارة تدل على منتجات المستوطنات عند التصدير إلى الدول الأعضاء في التكتل.

وندد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واصل أبو يوسف، قائلاً إنها «تتناقض مع قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية». ووفقاً لما نقلته وكالة «رويترز»، حث أبو يوسف الدول العربية على عدم استيراد المنتجات حتى من داخل إسرائيل من أجل منعها من أن «تتمدد وتتغلغل في الأسواق العربية لكي تعزز اقتصادها».

من جهته، قال القيادي في حركة حماس، سامي أبو زهري، إنّ تصريحات وزير التجارة البحريني بأن بلاده ستتعامل مع منتجات المستوطنات؛ تمثل انتهاكاً للقانون الدولي. كما عد أبو زهري، في بيان له الخميس، هذه التصريحات مؤشراً على حالة السقوط والاصطفاف مع الاحتلال ضد فلسطين. ودعا الشعب البحريني إلى الضغط على حكومته للتراجع عن هذه المواقف الذليلة والمعادية للشعب الفلسطيني.

في الأثناء، كانت سلطات الاحتلال تواصل قمعها بحق الفلسطينيين. فقد أصيب 36 فلسطينياً بالرصاص المعدني المغلّف بالمطاط، والعشرات بحالات اختناق خلال قمع قوات الاحتلال لمسيرة مناهضة لإقامة بؤرة استيطانية على أراضي مدينة سلفيت شمال الضفة الغربية المحتلة، نظمتها مؤسسات محافظة سلفيت شمال الضفة وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، بمشاركة نشطاء من حركة «ناطوري كارتا» اليهودية المناهضة والمعارضة للصهيونية ودولة الاحتلال.

كذلك، أصيب عدد من الفلسطينيين فجر أمس، بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع وبجروح بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، خلال مواجهات أعقبت اقتحام قوات الاحتلال للمنطقة الشرقية من مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، لتأمين اقتحام المستوطنين لقبر يوسف، بحسب ما قالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد».

على صعيد منفصل، اعتقلت قوات الاحتلال، أمس، أربعة فلسطينيين من قرية تياسير شمال شرق طوباس شمال شرق الضفة الغربية بعد أن دهمت منازلهم، كما اعتقلت شقيقين في بلدة العيزرية جنوب شرق مدينة القدس المحتلة. فضلاً عن اعتقال ثلاثة شبان من بيت لحم جنوب الضفة.

من جهة أخرى، حذرت مؤسسة «إمباكت الدولية لسياسات حقوق الإنسان»، من تنافس مجموعة شركات دولية على الفوز في مناقصة لمشروع كبير في مستوطنة إسرائيلية مقامة بخلاف القانون الدولي. ودعت المؤسسة ومقرها لندن الشركات المتنافسة على المناقصة لمشروع بناء محرقة نفايات في مستوطنة «معالي ادوميم» إلى الانسحاب فوراً بموجب التزاماتها تجاه المحددات الواجبة لحقوق الإنسان والقرارات الدولية التي تدين الاستيطان وتعتبره غير شرعي.

في سياق آخر، استدعت وزارة الخارجية الفلسطينية أمس السفير التشيكي لدى فلسطين بيتر ستاري، للاستيضاح منه حول إعلان وزارة خارجية بلاده عن افتتاح مكتب دبلوماسي في القدس تابع لسفارتها في تل أبيب. وقالت وكيلة وزارة الخارجية أمل جادو إن مثل هذه الخطوة تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وطالبت بالتراجع عنها لما لها من تداعيات على الاستقرار في المنطقة.

استياء فلسطيني من البحرين: تخالف القرارات الاممية

اعتقالات وإصابات بمواجهات بين فلسطينيين والاحتلال

شرق غرب

إخلاء سبيل معتقلي «المبادرة المصرية»

قررت نيابة أمن الدولة العليا في مصر، أمس الخميس، إخلاء سبيل النشطاء الثلاثة بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، جاسر عبد الرازق وكريم عنارة ومحمد بشير. وجاء القرار، بعد اجتماع عقده رئيس حزب الإصلاح والتنمية، أنور السادات، والنائب بمجلس الشيوخ فريدة النقاش، والدة جاسر عبد الرازق، مع رئيس مجلس الشيوخ عبد الوهاب عبد الرازق، سعياً لوساطة لإنهاء أزمة الاعتقال. وكان النشطاء الثلاثة اعتقلوا منتصف شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ووجهت نيابة أمن الدولة العليا اتهامات لهم بالانتماء لجماعة إرهابية.

(العربي الجديد)

بريطانيا: ضحايا في انفجار مستودع

سقط عدد من الضحايا، أمس الخميس، جراء انفجار وقع بمنشأة معالجة مياه الصرف بالقرب من مدينة بريستول، جنوب غربي إنكلترا، ووصفته أجهزة إنقاذ محلية بـ"الهائل". وقال جهاز الإطفاء والإنقاذ في أفون: "يمكننا تأكيد وقوع عدد من الضحايا"، فيما تحدث شهود عن مفقودين جراء انفجار المستودع الذي يعتقد أنه استُخدم كمركز نفايات.

(أسوشييتد برس)

العراق: استمرار التظاهرات في السليمانية

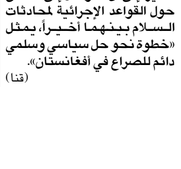

شهدت محافظة السليمانية في إقليم كردستان العراق، أمس الخميس، ولليوم الثاني على التوالي، تظاهرات احتجاجاً على تأخر توزيع رواتب الموظفين، فيما استخدمت قوات كردية الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين، ما تسبب بحالات اختناق في صفوفهم. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، إن قوات الأمن أطلقت الغاز المسيل للدموع بكثافة بهدف فضّ التظاهرة، موضحة أن المحتجين طالبوا سلطات الإقليم بالإسراع في توزيع الرواتب، ومحاسبة الفاسدين الذين تسببوا بحدوث أزمة مالية خانقة في الإقليم.

(العربي الجديد)

زلماي زاد يزور تركيا وقطر

التقى المبعوث الأميركي الخاص لأفغانستان زلماي خليل زاد، أمس الخميس، المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن، وذلك في إطار زيارة له إلى تركيا ثم قطر، بحسب الخارجية الأميركية، لبحث عملية السلام الأفغانية. وقالت الوزارة إن مبعوثها سيلتقي طرفي المفاوضات الأفغانية من الحكومة وحركة «طالبان»، في الدوحة، مشددة على «ضرورة تسريع الطرفين لوتيرة العمل في سبيل الوصول إلى اتفاق على خارطة طريق سياسية ووقف دائم وشامل للنار».

(رويترز)

ستولتنبرغ يرحب بتقدم مفاوضات افغانستان

رحب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ (الصورة)، أول من أمس الأربعاء، بالتقدم المحرز في المفاوضات بين الحكومة الأفغانية و"طالبان"، مشيراً إلى أن التوصل إلى الاتفاق حول القواعد الإجرائية لمحادثات السلام بينهما أخيراً، يمثل «خطوة نحو حل سياسي وسلمي دائم للصراع في أفغانستان».

(قنا)

ليبيا: تصويت على آلية اختيار المناصب

طرابلس ـ العربي الجديد

لم تفلح مشاورات سابقة في التوصل إلى توافق حول الآليات (فتحي بلعيد/فرانس برس)

تسير عملية السلام الأممية في ليبيا، والتي تقودها المبعوثة الأممية بالإنابة إلى هذا البلد ستيفاني وليامز، على قدم وساق، حيث خصص يوم أمس، الخميس، لتصويت أعضاء ملتقى الحوار الليبي، وعددهم 75 عضواً، على مقترحات آليات اختيار شاغلي مناصب السلطة الانتقالية المزمع تشكيلها في البلاد من مجلس رئاسي وحكومة، وفقاً للرؤية الأممية. هذا التصويت، والذي تواصل ليل أمس، يزكي توزيع المناصب في المجلس الرئاسي وفق الأقاليم الليبية الثلاثة، برقة وفزان وطرابلس. ويأتي ذلك، فيما يتحضر نواب ليبيا، المنقسمون بين طبرق وطرابلس، لعقد اجتماع موحد في مدينة غدامس، من المرجح أن يحصل يوم الإثنين المقبل إذا اكتمل العدد المطلوب، وهو 113 نائباً.

وجرت عملية التصويت من قبل أعضاء الملتقى على آليات الترشح للسلطة الانتقالية، بواسطة الاتصال الهاتفي مع البعثة الأممية. وجرى التصويت على مقترحين اثنين من أصل 8 مقترحات انهى أعضاء الملتقى مناقشتها.

وكشفت مصادر مقربة من أعضاء في ملتقى الحوار السياسي، لـ«العربي الجديد»، أن التوجه العام هو التوافق على مقترح يتم فيه ترشيح أعضاء المجلس الرئاسي من قوائم ليبيا الثلاثة بالمساعدة على استقرار المدن المحررة، لكن التخفيض تم لموظفين غير أساسيين. وبين أن أسباب هذا التخفيض بسبب الخشية من تهديدات جماعات مسلحة مقربة من إيران.

وأكد مسؤولان عراقيان كبيران، لوكالة «فرانس برس»، أنّ الولايات المتحدة بصدد تخفيض عدد دبلوماسييها العاملين في سفارتها ببغداد «في إجراء أمني مؤقت». وعزا مسؤول عراقي قرار خفض عديد الطاقم الدبلوماسي الأميركي إلى مخاوف أمنية. وقال إنّه «خفض بسيط بناءً على تحفظات أمنية من الجانب الأميركي. يمكن أن يعودوا. إنّه إجراء أمني مؤقت». وأضاف «كنّا نعلم بذلك سلفاً، وسبقني طاقم دبلوماسي رفيع المستوى من بينه السفير (مائيو تولر). هذا ليس قطعاً للروابط الدبلوماسية». وأكد مسؤول عراقي ثان أنّ الإجراء الأميركي يهدف إلى «تقليص المخاطر».

وحول ذلك، قال النائب الليبي محمد عبد الحفيظ، لـ«العربي الجديد»، إن الجلسة ستعقد بنصاب كامل وستناقش ملفات كبرى، من بينها الانتخابات والتوافق على قاعدة دستورية. وفيما رجح عبد الحفيظ أن تعقد الجلسة يوم الإثنين المقبل، أكد أن مسألة إعادة النظر في رئاسة المجلس التي يشغلها حالياً عقيلة صالح، وانتخاب رئيس جديد، لا تزال محل نظر وجدل بين النواب.

من جهة أخرى، رحبت وزارة العدل في حكومة الوفاق، أمس الخميس، بقرار لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن القاضي برفع «مؤقت» لتدابير منع السفر التي تخضع لها أسرة العقيد الراحل معمر القذافي. وأشارت الوزارة إلى أن إجراء مجلس الأمن جاء متوافقاً مع مسار حكومة الوفاق المتمثل بمعاملة «كل مواطن ليبي بحسب مركزه القانوني الصحيح وفق القانون، دون اعتبار لمركزه الشخصي أو توجهاته السياسية أو علاقته بالنظام السابق، وطالما لم يثبت في حقه أي سلوك يوجب الملاحقة القانونية». وأضاف البيان أن المجلس الرئاسي طلب في مناسبات سابقة من لجنة العقوبات أن يكون رفع حظر السفر عن أرملة القذافي (صفية فركاش) «كلياً وليس موقتاً»، مؤكداً أن الأخيرة «ليست ملاحقة قانونياً».

وكانت لجنة العقوبات المعنية بليبيا والتابعة لمجلس الأمن قد قررت رفع تدابير حظر السفر عن كل من «صفية فركاش وعائ

الغلاف

يخشى بعض المتظاهرين في مدينة الناصرية في محافظة ذي قار بجنوب العراق، من أن تتحول التظاهرة التي يحشدون لها اليوم، تحت عنوان «جمعة الناصرية»، إلى عنفية ودموية، خصوصاً مع مواصلة عناصر من التيار الصدري مراقبة تحركات الناشطين وتولي زعيم التيار

مقتدى الصدر التحريض على المحتجين، ويحدث كل ذلك وسط صمت حكومي، إذ لم يُصدر رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي سوى تعليق واحد على «جريمة الصدريين» الأخيرة بحق المتظاهرين، فيما يحذر البعض الحكومة من التورط بقتل محتجين من المدينة

جمعة الناصرية

حبس أنفاس خشية عنف الصدريين

بغداد ـ **زيد سالم**

من المرتقب أن تنطلق اليوم الجمعة، موجة جديدة من الاحتجاجات في ساحة الحبوبي بمدينة الناصرية، مركز محافظة ذي قار، وذلك بعد أسبوع من هجوم دام استهدف الساحة، راح ضحيته 8 متظاهرين وعشرات الجرحى، نفذه أنصار زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

وحشد ناشطون ومتظاهرون، طوال اليومين الماضيين، لتظاهرات أطلق عليها «جمعة الناصرية»، تنديداً بعمليات قمع المتظاهرين وحملة الدهم والاعتقالات التي نفذتها الحكومة بالمدينة، وأسفرت عن اعتقال عدد غير قليل من الناشطين والفاعلين في الحراك الشعبي، في خطوة اعتبرها المتظاهرون غدراً من حكومة مصطفى الكاظمي وانصياعاً لرغبات الصدر.

ويواصل الصدر هجومه الإعلامي على المتظاهرين. ووصفهم، في أحدث موقف له، بأنهم «صبيان يتجاوزون على الله»، في محاولة لتحريض مراجع النجف الأربعة الرئيسيين، وأبرزهم علي السيستاني الذي يقف إلى جانب الحراك منذ انطلاقته العام الماضي، وفقاً لمراقبين، فضلاً عن شحن جمهوره المتدين ضدهم. وذكر، في تغريدة أمس الأول، أنهم «صبيان لا وعي لهم، يعتدون على الله ويسيئون إلى المذهب الشيعي». كما طالب القوى السياسية الشيعية بأن تعمل على كتابة ميثاق بين، «عقائدي وسياسي» وترميم «البيت الشيعي»، وهي محاولة أخرى لاستعادة دوره على الساحة العراقية بعد تراجعه وتياره السياسي شعبياً.

يحدث هذا، في ظل صمت حكومي. ولم يُصدر رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي سوى تعليق واحد عن «جريمة الصدريين» في الناصرية، التي حذر عقبها من وجود محاولات لإشعال الفتنة في ذي قار. وقال، في اتصال هاتفي مع شيوخ عشائر ذي قار نقل مضمونه مستشار الأمن الوطني قاسم الأعرجي، الأسبوع الماضي، إنّ «الناصرية تمرّ بأزمة، وهناك من يحاول إشعال الفتنة فيها». وأكد على «الحاجة إلى فتح صفحة جديدة وتهدئة المتظاهرين، لأن الانتخابات على الأبواب»، مشيراً إلى أنّ حكومته «عازمة على إجراء الانتخابات المبكرة، وقد حددت موعداً لها بناء على الرغبة الوطنية والجماهيرية». وبحسب معلومات «العربي الجديد» فإن «متظاهري الناصرية يحشدون للانطلاق باحتجاج جديد تحت عنوان جمعة الناصرية، بعد اتفاقات جرت بينهم خلال الأيام الماضية. وسيكون التجمع بالقرب من ساحة الحبوبي، التي يخشى بعض المتظاهرين من أن تتحول إلى ساحة عنفية ودموية، ولا سيما أن عناصر من التيار الصدري يراقبون عن كثب كل تحركات الناشطين، بالإضافة إلى ضعف قوات الشرطة المحلية، كما أن أكثر ما يثير القلق، هو تواجد بعض الأفواج، المدعومة حزبياً، من قوات سوات والشرطة الاتحادية».

وفي السياق، أكد المتظاهر البارز حسين الغرابي أن «مقتدى الصدر ومليشياته الداعمة لحكومة الكاظمي على موعد مع تجدد الاحتجاجات الرافضة للفاسدين والقتلة». وأضاف «ليس لدى أهالي الناصرية، وكل العراقيين، غير الاحتجاج السلمي للتعبير عن مطالبهم، لكن الحكومة استهترت بهذه المطالب، وردت على الشعب بالرصاص والدماء، ولذلك نجد وهو لا يريد أن يستمر تأثير المتظاهرين على الأهالي، الذين كان بعضهم في السابق يوالي الصدر، أو ينتخب القوائم الانتخابية التابعة له. لذلك فإن خسارة جمهور الصدر هو ما يزعج رجل الدين المتورط بالفساد وقتل المحتجين، وليس الأهازيج والهتافات وبعض السلوكيات كما يدعي في تغريداته»، وفقاً لقوله.

من جهته، قال الناشط من المدينة علي الغزي إن «الحكومة العراقية عليها ألا تتورط بقتل متظاهرين من المدينة، لأن نتائج عملية إطلاق الرصاص على المحتجين ومحاولة تخويفهم، ستكون عكسية على كل النظام الحكم». وبين، لـ«العربي الجديد»، أن «نجاح الاحتجاجات في الناصرية يعتمد على مدى المساندة التي قد تحظى بها من متظاهري ساحة التحرير في بغداد، والصدريين في النجف، إضافة إلى احتجاجات البصرة وواسط. وقد فشلت كل محاولات مليشيات الصدر في منع المتظاهرين من مواصلة التحشيد للتظاهرات، لا سيما أنها عملت خلال الأيام الماضية على تفجير سلسلة من العبوات الناسفة بمنازل ناشطين ومتظاهرين».

إلا أن مصادر خاصة بـ«العربي الجديد»، أفادت بأن «معتصمين رفعوا سبع خيام من ساحة الحبوبي، مساء الأربعاء، بطريقة مفاجئة». وأشارت إلى «أنها تعود إلى الناشط المعروف الدكتور علاء الركابي، وأخرى تتبع المستشار في الحكومة كاظم السهلاني». وبينت أن «رفع الخيام حصل في لحظة واحدة، بعد تلقي المعتصمين فيها اتصالات من الحكومة وشخصيات سياسية وتدخل التيار الصدري، من أجل كبح جماح المتظاهرين، الذين أطلقوا حملة إعلامية واسعة من أجل عودة الزخم إلى ساحة الحبوبي».

من جهته، دافع القيادي في التيار الصدري حاكم الزاملي عن موقف زعيمه. وقال إن «التيار الصدري ليس ضد متظاهري أكتوبر/تشرين الأول، بل إن أغلبية المتظاهرين في بغداد وبقية المحافظات هم من بطون المناطق ذات الغالبية الصدرية، بسبب الفقر والإخفاق الخدماتي والمؤسساتي في تلك المناطق. لكن التوجهات الجديدة لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر تعود إلى السلوكيات المنحرفة والظواهر السلبية، ومنها دعم المليئين والتجاوز على الذات الإلهية، ناهيك عن السب والشتم بحق المراجع الدينية ورجال الدين في المدن التي تشهد احتجاجات»، وفقاً لقوله. وأضاف، لـ«العربي الجديد»، أن «التشرينيين قدموا ضحايا من أجل الإصلاح، لكن عليهم ألا يكونوا متظاهرين من المدينة، لأن نتائج عملية إطلاق الرصاص على المحتجين ومحاولة تخويفهم، ستكون عكسية على كل النظام الحكم». وبين، لـ«العربي الجديد»، أن «نجاح الاحتجاجات في الناصرية يعتمد على مدى المساندة التي قد تحظى بها من متظاهري ساحة التحرير في بغداد، والصدريين في النجف، إضافة إلى احتجاجات البصرة وواسط. وقد فشلت كل محاولات مليشيات الصدر في منع المتظاهرين من مواصلة التحشيد على الشعب بالرصاص والدماء، ولذلك نجد وهو لا يريد أن يستمر تأثير المتظاهرين على الأهالي، الذين كان بعضهم في السابق يوالي الصدر، أو ينتخب القوائم الانتخابية التابعة له. لذلك فإن خسارة جمهور الصدر هو ما يزعج رجل الدين المتورط بالفساد وقتل المحتجين، وليس الأهازيج والهتافات وبعض السلوكيات كما يدعي في تغريداته»، وفقاً لقوله.

وأوضح، لـ«العربي الجديد»، أنه «في كل دول العالم يوكل إلى الكتلة الفائزة الأولى حق تشكيل الحكومة». وأشار إلى أن الحاجة إلى الكتلة الكبرى موجودة في كل الأحوال، لأن أحداً في العراق لا يستطيع الحصول على 166 مقعداً ليشكل الحكومة بمفرده، لذلك نحتاج إلى حكومة تحالفات، لافتاً إلى صعوبة تمرير التعديلات الدستورية ما لم يكن هناك توافق بين القوى السياسية.

ونهاية أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، شكل البرلمان لجنة لتعديل الدستور، ضمّت 18 من أعضائه، ومنحها فترة 4 أشهر لإنجاز التعديلات المطلوبة، في محاولة لامتصاص غضب المتظاهرين الذين طالبوا بتعديلات جوهرية على الدستور. وتتيح المادة 142 من الدستور العراقي تعديله بعد تصويت البرلمان على التعديلات التي تقترحها اللجنة البرلمانية بأغلبية الثلثين، لتعرض بعد ذلك على الشعب باستفتاء شعبي، وتُعتبر لاغية إذا اعترض عليها سكان 3 محافظات.

خلاف تمويل الانتخابات

انتقدت قوى سياسية رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي (الصورة)، الذي دعا البرلمان أخيرا إلى إقرار قانون لتمويل الانتخابات، من اجل توفير الغطاء المالي لاكمال الاستعدادات لخوض الانتخابات البرلمانية في 6 يونيو/حزيران المقبل. واعتبر «الائتلاف دولة القانون» دعوة الكاظمي «بدعة» لا يمكن القبول بها، فيما انتقد رئيس اللجنة المالية البرلمانية، هيثم الجبوري، اسلوب الحكومة باللجوء الى إقرار القوانين للخروج من ازماتها بدون البحث عن حلول.

سيكون التجمع بالقرب من ساحة الحبوبي (أسعد نيازي/فرانس برس)

وصف الصدر المتظاهرين بانهم «صبيان يتجاوزون على الله»

يأمل متظاهرو الناصرية بخروج أهالي بغداد وغيرها لمساندتهم

أدوات بيد قوى الشر في الخارج، أو الداخل، أو حزب البعث الذي يسعى للسلطة، أو الأميركيين الذين يهدفون إلى تخريب العراق».

إلى ذلك، قال المحلل عبدالله الركابي إن «الناصرية باتت تُزعج السلطة. وتسعى حالياً، كل القوى السياسية، إلى تحجيم التظاهرات فيها، أو منعها بشكل كامل، من خلال ترهيب الناشطين والمتظاهرين واعتقالهم وتخويفهم، وتهديد أهلهم والمقربين منهم. لكن الإصرار في الجنوب يزداد يوماً بعد يوم، ولا سيما بعد أن تدخل الصدر وأزعج الناشطين، وباتت مليشيا سرايا السلام تتعامل مع المتظاهرين على أنهم محتلون أو إرهابيون». وتوقع، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «تتراجع أعداد المتظاهرين خلال الأيام المقبلة، بسبب التوتر الأمني وتفلت السلاح. لكن هذا لا يعني أن الاحتجاجات انتهت في العراق، لأن ما لا تعرفه القوى الحاكمة أن جيل تشرين بات مؤمناً بأن بناء العراق لا يتم إلا عبر اقتلاع الصدريين وغيرهم من السلطة».

وأعادت أحداث الناصرية الأخيرة، الحديث مجدداً عن سقوط شعار حصر السلاح بيد الدولة الذي كانت رفعته الحكومة. وقال مسؤول بارز في محافظة ذي قار لـ«العربي الجديد» إن الجميع شاهد أو سمع عن اقتحام الصدريين المسلح لساحة الحبوبي، موضحاً أن أنصار الصدر انتشروا في شوارع الناصرية بأسلحتهم المتوسطة والخفيفة في مظهر يتنافى مع التوجه الحكومي لفرض القانون وحصر السلاح بيد الدولة. وبيّن أن أحداث الناصرية «بعثت برسالة خطيرة مفادها بأن السلاح المنفلت في ذي قار بدأ يعمل على زعزعة الأوضاع»، مشيراً إلى «وجود قلق لدى السلطات المحلية بالمحافظة من احتمال تكرار هذا المشهد الذي يمثل تحدياً واضحاً لدولة القانون والمؤسسات».

تقرير

لجنة مراجعة الدستور العراقي تحسم «الكتلة الكبرى»

استطاعت اللجنة البرلمانية لتعديل الدستور، توضيح المادة الخاصة بالكتلة الكبرى، ما قد ينهي واحدة من أكبر المعضلات التي يشهدها العراق بعد كل انتخابات

بغداد ـ **براء الشعري**

مع إعلان لجنة تعديل الدستور المُشكّلة في البرلمان العراقي عن إكمال عملها، قبل أسبوع، تكون الخطوة الأولى للتعديل قد انتهت، ويتبقى استكمال خطوتين أساسيتين أخريين بحسب الدستور، وهما موافقة مجلس النواب، بأغلبية ثلثي أعضائه، على التعديلات، ثم طرحها للاستفتاء الشعبي، لتكون سارية المفعول، ما لم يعترض عليها المصوتون في 3 محافظات. ووضعت اللجنة توضيحاً حول «الكتلة الكبرى»، التي يحق لها تشكيل الحكومة، محاولة إنهاء هذه المعضلة.

وبحسب رئيس لجنة التعديلات الدستورية فالح الساري، فإن اللجنة انتهت من جميع التعديلات الدستورية، مقراً، في الوقت ذاته، «بوجود خلافات عميقة ببعض القضايا التي تتطلب وجود توافق سياسي بشأنها»، في إشارة إلى الكتلة الرئيسية في البرلمان. وأوضح أن اللجنة أكملت جميع المواد المتفق على تعديلها باستثناء المادة 140 (المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل)، حيث لا تزال هذه المادة مثار جدل سيحسم تحت قبة البرلمان. ولفت الساري إلى أن تقرير التعديلات الدستورية جاهز، وسيتم بحثه في جلسات البرلمان المقبلة.

وأكد نائب مشارك في حوارات تعديل الدستور، لـ«العربي الجديد»، أن اللجنة ناقشت الكثير من القضايا الجدلية، وحاولت التوصل إلى تفاهمات بشأنها. وأوضح المصدر أن أبرز ما تم الاتفاق عليه، هو أن يكون من حق الكتلة الانتخابية، التي تشكلت قبل الانتخابات، وتمكنت من الفوز فيها، تشكيل الحكومة، وليس الكتلة التي تتشكل عند انعقاد أول جلسة للبرلمان بعد الانتخابات. وهذا التعديل سيقضي على معضلة «الكتلة الكبرى» التي يشهدها العراق بعد كل انتخابات.

يشار إلى أن المادة 76 تمنح الكتلة البرلمانية الكبرى حق تشكيل الحكومة، من دون أن تحدد بشكل دقيق معايير هذه الكتلة. وأدى هذا الأمر إلى وجود رأيين داخل الأوساط السياسية، الأول يقول إنها الكتلة التي تشكلت قبل الانتخابات، بينما يرى الرأي الآخر أنها التي تشكلت عند أول جلسة للبرلمان، من خلال التحالف بين أحزاب فائزة عدة. وهذا الرأي، الذي أيدته المحكمة الاتحادية في انتخابات العام 2010، تسبب حينها بخسارة إياد علاوي منصب رئاسة الوزراء، على الرغم من فوز كتلته «العراقية» بأكبر عدد من المقاعد، وذهاب المنصب إلى نوري المالكي الذي تمكن من تشكيل الكتلة الكبرى، على الرغم من ائتلافه «دولة القانون» جاء ثانياً من حيث عدد المقاعد البرلمانية.

وبحسب النائب المشارك في حوارات تعديل الدستور، فإن اللجنة رفعت توصيات بشأن صلاحيات الحكومة الاتحادية على باقي المحافظات وإقليم كردستان، وتعديل ألفاظ في الدستور وتوضيح أخرى. كما تمت التوصية برفع إشارات من الدستور وظفت بالسابق بتفسيرات متعددة لأغراض سياسية، مثل إنشاء الأقاليم الإدارية في العراق، والتي يجب أن تكون على أساس جغرافي وليس طائفياً، وهو ما تم توضيحه وتأكيده في الدستور، من خلال التعديلات الجديدة، مثل الثروات الطبيعية المكتشفة في البلاد، قبل عام 2005 وما بعده.

وأكد النائب أن ما تم التوصل إليه دون مستوى التوقعات، على الأقل بالنسبة للمتظاهرين، إذ لم يتم اقتراح أي تعديل محوري في الدستور كما كان متوقعاً، مثل التحول من نظام برلماني إلى رئاسي. وجرى التركيز على بعض الفقرات والبنود في الدستور رضخت سابقاً للتأويل، أو ثبتت الحاجة لتعديلها أو توضيحها. وأوضح أنه رغم إنهاء اللجنة عملها، فإن هناك ملامح توافق سياسي بين زعماء الكتل على ترحيل مقررات اللجنة إلى البرلمان المقبل، وهو ما قد ينطوي على محاولات لتسويف مخرجات اللجنة، ومن ثم قتل مشروع تعديل الدستور بالكامل.

في المقابل، اعتبر رئيس «الكتلة الوطنية» في البرلمان كاظم الشمري، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن لجنة التعديلات الدستورية عادت إلى التفسير المنطقي للمادة 76 من الدستور، التي سبق أن فسرتها المحكمة الاتحادية تفسيراً خاطئاً أدخل البلاد في نفق مظلم، وهو أهم ما في التعديلات المرتقبة. وبيّن أن هذا التفسير جلب الويلات للبلاد. وأوضح أن مفهوم الكتلة الكبرى، بموجب التعديلات الدستورية المقترحة، هي الكتلة الفائزة بأكبر عدد من المقاعد، وهذا معمول به في كل دول العالم. وأوضح أن الكتل السياسية تتنافس في الانتخابات من أجل الحصول على أكبر عدد من المقاعد، مشيراً إلى عدم وجود عدالة في تجمع عدد من الكتل الصغيرة في الجلسة الأولى للبرلمان لتقول إنها الكتلة الأكبر.

من جانبه، وصف عضو مجلس النواب السابق ماجد شنكالي تعديل المادة الدستورية الخاصة بالكتلة التي يحق لها تشكيل الحكومة، بأنها «مهمة». وأوضح، لـ«العربي الجديد»، أنه «في كل دول العالم يوكل إلى الكتلة الفائزة الأولى حق تشكيل الحكومة». وأشار إلى أن الحاجة إلى الكتلة الكبرى موجودة في كل الأحوال، لأن أحداً في العراق لا يستطيع الحصول على 166 مقعداً ليشكل الحكومة بمفرده، لذلك نحتاج إلى حكومة تحالفات، لافتاً إلى صعوبة تمرير التعديلات الدستورية ما لم يكن هناك توافق بين القوى السياسية.

ونهاية أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، شكل البرلمان لجنة لتعديل الدستور، ضمّت 18 من أعضائه، ومنحها فترة 4 أشهر لإنجاز التعديلات المطلوبة، في محاولة لامتصاص غضب المتظاهرين الذين طالبوا بتعديلات جوهرية على الدستور. وتتيح المادة 142 من الدستور العراقي تعديله بعد تصويت البرلمان على التعديلات التي تقترحها اللجنة البرلمانية بأغلبية الثلثين، لتعرض بعد ذلك على الشعب باستفتاء شعبي، وتُعتبر لاغية إذا اعترض عليها سكان 3 محافظات.

توصية برفع إشارات من الدستور وظفت بتفسيرات متعددة

يجب أن يصوت البرلمان بأغلبية الثلثين على التعديلات الدستورية (الأناضول)

رصد

الأزمات تعصف بالتنظيمات شمالي سوري

تعاني «التنظيمات الجهادية» في سورية من عدة أزمات، أبرزها انقطاعها عن المجتمع، والمحاولات المتواصلة لتصفية بعضها البعض

أمين العاصي

تواجه التنظيمات المتشددة في الشمال الغربي من سورية أزمات عدة، إذ تعاني من انقسامات داخلية وتصاعد الرفض الشعبي لبقائها في المشهد السوري. وينظر المدنيون لوجودها على أنه أحد أسباب تمكن النظام السوري من البقاء في السلطة، حيث اتخذها مع حلفائه الروس والإيرانيين ذريعة للفتك بالسوريين على مدى سنوات، فضلاً عن الاستياء من انتهاكاتها بحق المدنيين وتقييد الحريات.

وتنتشر في الشمال الغربي من سورية العديد من هذه التنظيمات التي تتبنى الفكر السلفي الجهادي، أو تدور في فلكه. وفي حين يجمعها هدف واحد، فإن لكل تنظيم وسائله، ما عمّق حدة الخلافات بينها، وأدى إلى صدامات عسكرية، في ظل محاولات مكشوفة من قبل «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، أكبر هذه التنظيمات، في الهيمنة وتذويب كل الحركات والتنظيمات والمجموعات المتشددة فيها.

وتعاني حركة «أحرار الشام الإسلامية» منذ عدة شهور من زمتين. الأولى دورها في الصراع، والذي تقلص خلال العامين الماضيين إلى الحد الأدنى من قبل «هيئة تحرير الشام» الساعية إلى تذويب كل التنظيمات المتشددة فيها. والثانية أزمة قيادة، إذ يتنازعها تياران، الأول موالٍ إلى «الهيئة» بشكل كامل، ويقوده القائد السابق للحركة حسن صوفان ومعه المجلس العسكري، والثاني يقوده قائد مجلس شورى الحركة جابر علي باشا، والذي يحاول إبقاء الحركة بعيداً عن «الهيئة» ويرفض هيمنة الأخيرة على المشهد في محافظة إدلب. وتناقلت وسائل إعلام معارضة، أمس الخميس، أنباء عن إعادة تعيين المهندس مهند المصري قائداً لها، في محاولة لتطويق الخلاف المستفحل داخل مجلس شورى الحركة.

ومنذ تأسيسها أواخر العام 2011، من قبل مجموعة من الجهاديين السلفيين، أطلق النظام سراحهم من سجن صيدنايا، أبرزهم حسان عبود (أبو عبد الله الحموي)، مرّت الحركة بالعديد من المنعرجات السياسية والعسكرية. وكانت الحركة في السنوات الأولى من الثورة السورية أبرز الفصائل المقاتلة لقوات النظام، قبل أن تبدأ في التراجع، خصوصاً أمام «هيئة تحرير الشام»، حيث اندلعت بين الجانبين اشتباكات دامية أفضت إلى انحسار دورها في الشمال الغربي من سورية.

وفي السياق، تبدو أزمة «هيئة تحرير الشام» أكبر وأعمق، إذ لم تستطع إقناع الشارع المعارض بكونها جزءا من الحل، وليست سبباً للمشكلة، رغم تشكيلها حكومة «إنقاذ» مع حلفائه الروس والإيرانيين ذريعة للفتك بالسوريين على مدى سنوات، فضلاً عن الاستياء من انتهاكاتها بحق المدنيين وتقييد الحريات.

وتنتشر في الشمال الغربي من سورية العديد من هذه التنظيمات التي تتبنى الفكر السلفي الجهادي، أو تدور في فلكه. وفي حين يجمعها هدف واحد، فإن لكل تنظيم وسائله، ما عمّق حدة الخلافات بينها، وأدى إلى صدامات عسكرية، في ظل محاولات مكشوفة من قبل «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، أكبر هذه التنظيمات، في الهيمنة وتذويب كل الحركات والتنظيمات والمجموعات المتشددة فيها.

وتعاني حركة «أحرار الشام الإسلامية» منذ عدة شهور من زمتين. الأولى دورها في الصراع، والذي تقلص خلال العامين الماضيين إلى الحد الأدنى من قبل «هيئة تحرير الشام» الساعية إلى تذويب كل التنظيمات المتشددة فيها. والثانية أزمة قيادة، إذ يتنازعها تياران، الأول موالٍ إلى «الهيئة» بشكل كامل، ويقوده القائد السابق للحركة حسن صوفان ومعه المجلس العسكري، والثاني يقوده قائد مجلس شورى الحركة جابر علي باشا، والذي يحاول إبقاء الحركة بعيداً عن «الهيئة» ويرفض هيمنة الأخيرة على المشهد في محافظة إدلب. وتناقلت وسائل إعلام معارضة، أمس الخميس، أنباء عن إعادة تعيين المهندس مهند المصري قائداً لها، في محاولة لتطويق الخلاف المستفحل داخل مجلس شورى الحركة.

ومنذ تأسيسها أواخر العام 2011، من قبل مجموعة من الجهاديين السلفيين، أطلق النظام سراحهم من سجن صيدنايا، أبرزهم حسان عبود (أبو عبد الله الحموي)، مرّت الحركة بالعديد من المنعرجات السياسية والعسكرية. وكانت الحركة في السنوات الأولى من الثورة السورية أبرز الفصائل المقاتلة لقوات النظام، قبل أن تبدأ في التراجع، خصوصاً أمام «هيئة تحرير الشام»، حيث اندلعت بين الجانبين اشتباكات دامية أفضت إلى انحسار دورها في الشمال الغربي من سورية.

وفي السياق، تبدو أزمة «هيئة تحرير الشام» أكبر وأعمق، إذ لم تستطع إقناع الشارع المعارض بكونها جزءا من الحل، وليست سبباً للمشكلة، رغم تشكيلها حكومة «إنقاذ» مع حلفائه الروس والإيرانيين ذريعة للفتك بالسوريين على مدى سنوات، فضلاً عن الاستياء من انتهاكاتها بحق المدنيين وتقييد الحريات.

وتنتشر في الشمال الغربي من سورية العديد من هذه التنظيمات التي تتبنى الفكر السلفي الجهادي، أو تدور في فلكه. وفي حين يجمعها هدف واحد، فإن لكل تنظيم وسائله، ما عمّق حدة الخلافات بينها، وأدى إلى صدامات عسكرية، في ظل محاولات مكشوفة من قبل «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، أكبر هذه التنظيمات، في الهيمنة وتذويب كل الحركات والتنظيمات والمجموعات المتشددة فيها.

وتعاني حركة «أحرار الشام الإسلامية» منذ عدة شهور من زمتين. الأولى دورها في الصراع، والذي تقلص خلال العامين الماضيين إلى الحد الأدنى من قبل «هيئة تحرير الشام» الساعية إلى تذويب كل التنظيمات المتشددة فيها. والثانية أزمة قيادة، إذ يتنازعها تياران، الأول موالٍ إلى «الهيئة» بشكل كامل، ويقوده القائد السابق للحركة حسن صوفان ومعه المجلس العسكري، والثاني يقوده قائد مجلس شورى الحركة جابر علي باشا، والذي يحاول إبقاء الحركة بعيداً عن «الهيئة» ويرفض هيمنة الأخيرة على المشهد في محافظة إدلب. وتناقلت وسائل إعلام معارضة، أمس الخميس، أنباء عن إعادة

تعاني «أحرار الشام الإسلامية» منذ عدة شهور من أزمتين

التركي بالانتشار في إدلب، إلا أن المجتمع الدولي يتعامل معها كتنظيم إرهابي لا يمكن أن يكون طرفاً في أي حل سياسي للقضية السورية. وأعلن برنامج «مكافآت من أجل العدالة»، التابع لوزارة الخارجية الأميركية، أواخر الشهر الماضي، تخصيص مبلغ 10 ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات يمكن أن تساعد في القبض أو تصفية زعيم «هيئة تحرير الشام» أبو محمد الجولاني. وتعد الخطوة الأميركية مؤشراً واضحاً على رفض المجتمع الدولي لأي دور لـ«هيئة تحرير الشام» ومتزعمها في مستقبل سورية، وهو ما يعمّق الأزمات التي تواجه «الهيئة»، التي وسّع تراجعها الدراماتيكي أمام قوات النظام، في الربع الأول من العام الحالي، الهوّة بينها وبين الشارع السوري المعارض.

وظهرت «جبهة النصرة» في المشهد السوري في 2012، كفرع لتنظيم «القاعدة» في سورية. وطيلة سنوات أجرت عدة تغييرات، وأعلنت فك ارتباطها بـ«القاعدة» في يوليو/ تموز 2016. إلا أن كل هذه المحاولات لم تنجح في تعديل طريقة تعامل السوريين معها كتنظيم متشدد أسهم خطابه في بقاء بشار الأسد في السلطة. وانشق عن «هيئة تحرير الشام» العديد من الشخصيات التي رفضت «تساهل» الجولاني في العديد من القضايا، خصوصاً ما يتعلق بالتعاطي الإيجابي مع الاتفاقات التركية الروسية الخاصة بمحافظة إدلب. وشكلت هذه الشخصيات تنظيماً أكثر تشدداً، سرعان ما جذب إليه مجموعات جهادية متعددة، بينها «حراس الدين»، الذي يواجه هو الآخر العديد من الأزمات، والتي من المتوقع أن تقلص دوره إلى الحدود الدنيا، وربما تلاشيه. وقد وضعت واشنطن قيادات هذا التنظيم المتشدد في بنك أهداف طيران التحالف الدولي في سورية، حيث جددت، منذ أيام، تخصيص ملايين الدولارات لمن يساعد في القبض، أو التخلص من أبرز متزعمي هذا التنظيم، وهم: سامي العريدي (أردني)، وأبو عبد الكريم المصري (مصري)، وفاروق السوري (سوري). كما تقف «هيئة تحرير الشام» حجر عثرة أمام تنظيم «حراس الدين»، حيث تحاول الحد من تأثيره من خلال القوة العسكرية الكبيرة التي تمتلكها. ولجأت «الهيئة» إلى القوة، منتصف العام الحالي، لمنع تشكيل غرفة عمليات، حملت اسم «فاثبتوا»، ضمّت فصائل متشددة، أبرزها «حراس الدين».

من جانبه، بيّن الباحث السياسي السوري عرابي عرابي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن هذه التنظيمات «تعاني من أزمة انقطاع مع المجتمع السوري». وأوضح أن لديها رؤى للتغيير مخالفة لرؤية هذا المجتمع الذي فرضت نفسها عليه، معتبراً أنه لا يوجد لهذه التنظيمات جذور في سورية تساعدها على البقاء. وبيّن أن هذه التنظيمات «سريعة التفكك والتشظي»، وقال: لديها أزمة قيادة، لأنها تعود في كل القضايا الى تنظيم «القاعدة»، وهو ما يستهلك وقتاً من أجل الحصول على التوجيهات. وأوضح أن هذه التنظيمات «لديها رؤية متطرفة وقاتلة»، مضيفاً: هي مستهترة بالدماء، وهذا أمر يدفع الناس للابتعاد عنها.

تحاول «تحرير الشام» تذويب التنظيمات فيها (عمر حج قدور/فرانس برس)

شرق غرب

اعتقالات للنظام و«قسد» شرقي سورية

اعتقلت قوات النظام السوري أمس الخميس، 15 شاباً من مدينة دير الزور، شرقي سورية، بهدف سوقهم للخدمة العسكرية الإلزامية، فيما اعتقلت «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) 12 آخرين في ريف الحسكة. وقال الناشط جاسم عليان، إن دوريات تابعة للنظام شنّت حملة الاعتقال في أحياء عدة بدير الزور، بمشاركة قوات من الشرطة العسكرية والأمن العسكري، فيما جاءت اعتقالات «قسد» لأسباب مجهولة مع اقتياد المعتقلين إلى مدينة الشدادي.

(العربي الجديد)

الجزائر: البراءة لناشطين في الحراك

برّأت محكمة سيدي أحمد، وسط العاصمة الجزائرية، 5 من ناشطي جمعية «شباب تجمع وعمل» الموالية لجبهة القوى الاشتراكية، الذين كانوا قد اعتُقلوا في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، بتهمة التحريض على التجمهر غير مرخص والسعي لتعطيل مسار الانتخابات الرئاسية. وأفرجت محكمة بولاية تيبازة على الطالب قيس ولد عمار، الذي اتهم بالتحريض على التجمهر، والمساس بأمن الدولة، فيما أدانت محكمتان ناشطين بالسجن والغرامة.

(العربي الجديد)

تونس: إضراب عام في القيروان

نفذت محافظة القيروان وسط غرب تونس، أمس الخميس، إضراباً عاماً، بدعوة من الاتحاد الجهوي للشغل في المحافظة، للمطالبة بتفعيل القرارات الوزارية المعلنة لمصلحة القيروان منذ أعوام. وأكد الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل في القيروان، السيد السبوعي، أن الإضراب شمل جميع المرافق، محذراً من التصعيد الذي قد يدفع إلى المطالبة بمحاكمة الحكومة، واللجوء للقضاء.

(العربي الجديد)

باكستان: وفاة مير ظفر الله خان جمالي

أعلن في باكستان أمس الخميس، وفاة رئيس الوزراء الباكستاني الأسبق مير ظفر الله خان جمالي، الذي تولى رئاسة الحكومة في عهد الرئيس برويز مشرف، عن 76 عاماً، إثر نوبة قلبية، بحسب عائلته. وعُيّن خان جمالي رئيساً للوزراء في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 بعد انتخابات حقق فيها حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح قائد أعظم الذي يدعم مشرف، فوزاً كبيراً. واستقال في 2004 بسبب خلافات مع مشرف وقيادة «الرابطة الإسلامية».

(فرانس برس)

فرنسا: حملة ضد 76 مسجداً

أعلن وزير الداخلية الفرنسي، جيرار درمانان (الصورة)، أول من أمس الأربعاء، عزم الحكومة على تنفيذ تحرك أمني يستهدف 76 مسجداً في البلاد، في إطار خطة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لمحاربة ما يسميه «الانفصالية الإسلامية»، وقال درمانان في مقابلة إذاعية وعبر «تويتر»، إن السلطات الأمنية ستُنفّذ في الأيام المقبلة «تحركاً ضخماً وغير مسبوق ضدّ الانفصالية يستهدف 76 مسجداً بشتبه في أنها انفصالية»، مؤكداً أن المساجد «التي يجب إغلاقها ستُغلق».

(العربي الجديد)

قضية

باتت مولدافيا محاصرة بمصالح روسيا ونفوذها في الداخل وعلى حدودها، وهو أمر قد يصعّب على الرئيسة الجديدة مايا ساندو مهمة إعادة إقليم بريدنيستروفيا إلى حضن الوطن

مولدافيا أمام تحدي الخلاص من روسيا

طريق وعرة نحو الوحدة والحلم الأوروبي

سامر إلياس

تـوالـت فـي الأيـام الأخـيـرة التصريحات الروسية الرافضة لدعوة رئيسة مولدافيا المنتخبة مايا ساندو لسحب القوات الروسية المتواجدة في إقليم بريدنيستروفيا الانفصالي، ما يشير إلى صعوبة مهمة تحقيق وحدة أراضي مولدافيا، بعد نحو 30 سنة على انفصال الإقليم. ولا يبدو أن حظوظ السياسية الطموحة في اجتثاث الفساد، وبناء علاقات متوازنة مع موسكو وبروكسل أفضل حالاً، في بلد صغير ضعيف الموارد، حصرته الجغرافيا بين مشروعين متنافسين، وابتلي بساسة اعتاشوا لعقود طويلة على الفساد. وبدأ سيل التصريحات الروسية الغاضبة بعد حوار لساندو، مع محطة «إر بي كا» الروسية في 30 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، حددت فيه أهم أولوياتها للسنوات الأربع المقبلة. وأكدت أنها تسعى داخلياً إلى تحسين مستوى الحياة لمواطنيها ومحاربة الفقر والفساد، ووضع حدّ لهجرة الشباب والعمال وإصلاح النظام القضائي، وإنهاء الانقسام الحاد الذي كشفت عنه الحملة الانتخابية الرئاسية الأخيرة. وشددت على أنها ستتبع سياسة خارجية متوازنة بين الشرق والغرب، رغم تأكيدها أن «النموذج الأوروبي هو الأفضل وتنقاسم نفس القيم، ونرغب في أن يكون الساسة في بلادنا نزيهين». وقالت إنها «ستعمل على بناء علاقات بناءة مع روسيا»، مشيرة إلى وجود عدد كبير من العمال المولدافيين في روسيا. وأبدت استعدادها للقاء أي مسؤول روسي لبحث قضايا تتعلق بضمانات العمل وشروطه، إضافة إلى تطبيق تشريعات المعاشات التقاعدية على عمال بلادها. وأعلنت أنها ترغب في مناقشة استئناف الصادرات الزراعية بشكل كامل إلى روسيا، ورفع إجراءات التقييد المفروضة بعد توقيع بلادها اتفاقية الشراكة الانتسابية مع أوروبا والحدود الأوكرانية، ويُعترف به دولياً كجزء من مولدافيا. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، تصاعدت التوترات بين مولدافيا وسكان بريدنيستروفيا الانفصالي الرافضين لحل الاتحاد السوفييتي، والمتوجسين من انضمام مولدافيا إلى رومانيا، إلى صراع عسكري، بدأ في مارس/آذار 1992، وانتهى بوقف إطلاق النار في يوليو/تموز من العام ذاته. وكجزء من ذلك الاتفاق، تُشرف لجنة مراقبة مشتركة ثلاثية الأطراف (روسيا ومولدافيا وترانسنيستريا) على الترتيبات الأمنية في المنطقة المجردة من السلاح. وعلى الرغم من استمرار وقف إطلاق النار، لا يزال الوضع السياسي للإقليم من دون حل. فترانسنيستريا جمهورية شبه رئاسية مستقلة غير معترف بها دولياً، لكنها تملك حكومة وبرلماناً وقوات، واعتمدت سلطاتها دستوراً وعلماً ونشيداً وطنياً. ومن اللافت أنها الدولة الوحيدة التي لا تزال تستخدم المطرقة والمنجل على علمها، على الرغم من أنها لا تلتزم بمبادئ الشيوعية. وتحتفظ روسيا في الإقليم الانفصالي، بكتيبة واحدة لحفظ السلام، قوامها 412 عسكرياً، إضافة إلى كتيبتين أخريين يبلغ تعدادهما 1500 جندي وضابط لحراسة مستودع الذخيرة في قرية كولباسنا.

غضب روسي

الناطق باسم الكرملين ديميتري بيسكوف سارع إلى الرد على تصريحات ساندو. وقال، بعد ساعات من المقابلة، إن «روسيا تنفذ مهمة بالغة الأهمية. ومن دون شك فإن تغيير الوضع القائم، المبني على روح ونص القانون الدولي، يمكن أن يؤدي إلى زعزعة خطيرة للاستقرار». وأشار إلى أن الكرملين «يراهن على أن هذا الموضوع سيتم بحثه من دون تبني خطوات مفاجئة، وموسكو تعول على سياسة متوازنة للقيادة الجديدة لمولدافيا في هذا الصدد»، نافياً أن تكون ساندو بحثت هذا الموضوع مع موسكو.

من جانبه، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس الأول، إنه «من الصعب على موسكو تقبل بيان الرئيسة المنتخبة لمولدافيا مايا ساندو، بشأن الحاجة إلى سحب قوات حفظ السلام الروسية من بريدنيستروفيا». وشكك في أن يساعد «هذا الطلب غير المسؤول إلى حد كبير» على تسوية النزاع. ودافع لافروف عن مهمة قوات حفظ السلام، المتفق عليها ضمن مجموعة «5 + 2» بشأن عملية التسوية في ترانسنيستريا، بموافقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتجنب صراع دموي جديد هناك. وأشار إلى أن القوات الروسية المولدافية، إلى المشكلات التي رافقت انهيار الاتحاد السوفييتي، حاله كحال شبه جزيرة القرم إقليم ناغورنو كاراباخ وغيرها. ويقع الإقليم الانفصالي، وعاصمته تيراسبول، في الشريط الضيق من الأرض بين نهر دنيستر والحدود الأوكرانية، ويُعترف به دولياً كجزء من مولدافيا. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، تصاعدت التوترات بين مولدافيا والكرملين لولا تطرقها إلى موضوع وجود القوات الروسية في بريدنيستروفيا، المعروفة أيضاً باسم ترانسنيستريا، رغم أن الرئيسة المنتخبة أكدت، في حوارها مع محطة «إر بي كا»، أن موقفها ليس جديداً وينطلق من «اتفاقات سابقة المتفق عليها، وفق صيغة «5+2»، التي تضم مولدافيا وبريدنيستروفيا، بالإضافة إلى روسيا وأوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كوسطاء، وأميركا والاتحاد الأوروبي كمراقبين، لحل النزاع، والقاضية باحترام وحدة وسلامة أراضي مولدافيا، والحل السلمي والدبلوماسي واستبعاد العمل العسكري، ومع إشارتها إلى عدم وجود أي مؤشرات لعودة النزاع، وعدم وجود أي أساس عرقي أو ديني للحركة الانفصالية في الإقليم، والعلاقات الطبيعية بين المواطنين على ضفتي نهر دنيستر الفاصل بين الانفصاليين ومولدافيا، أوضحت ساندو أن الخلاف هو على مستوى النخب فقط، وضمن الرغبة في استمرار الفساد والتهريب، وخلصت إلى أن بعثة قوات حفظ السلام الروسي يجب أن تتحول إلى بعثة مدنية، بإشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، موضحة أن بعثة حفظ السلام الروسية لا ترسل بالاتفاق مع كيشيناو. وشددت على أن الحل بالنسبة للقوات الروسية، التي تحمي واحداً من أكبر مخازن الأسلحة في أوروبا، الموجود على أراضي بريدنيستروفيا، هو إتلاف مخزونات السلاح أو سحبها.

«الغام» الحقبة السوفييتية

ويعود الوضع المعقد في إقليم ترانسنيستريا، أو رسمياً جمهورية بريدنيستروفيا المولدافية، إلى العام 1990، عندما أعلنت سلطات الإقليم الانفصالي، بدعم من الاتحاد السوفييتي، استقلالها عن مولدافيا السوفييتية، التي كانت تابعة للجيش الرابع عشر السابق لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. وإضافة إلى الذخيرة، يوجد أعداد كبيرة من الدبابات وناقلات الجند المدرعة، والأنظمة الصاروخية المضادة للطائرات، وأنظمة متعددة لإطلاق صواريخ «غراد»، وعربات مدفعية، ومدافع هاون، إضافة إلى كميات كبيرة من الألغام، وعشرات الآلاف البنادق الآلية والرشاشة والمسدسات.

لكن الجزء الأكبر من الذخيرة نُقل إلى المنطقة بعد انسحاب القوات السوفييتية من جمهورية المانيا الديمقراطية السابقة وتشيكوسلوفاكيا والمجر. وفي عام 2000، بلغ حجم المتفجرات والذخيرة التي تخص روسيا في بريدنيستروفيا نحو 42000 طن. وتم إتلاف أو سحب نحو نصف الاسلحة والمعدات العسكرية والذخائر حتى العام 2004. وحسب تقديرات متفاوتة، تضم المستودعات حالياً بين 19000 و21500 طن من الذخيرة، تتوزع بين قذائف، وقنابل جوية، وألغام، وقنابل يدوية، وطلقات، منها نحو 57 في المائة انتهت صلاحية استخدامها. ولمعرفة خطر هذه المستودعات فإن أي انفجار محتمل للذخائر يعادل قنبلة نووية، بقوة 10 كيلوطن، أي بقوة القنبلة الملقاة على هيروشيما في أغسطس/آب 1945.

سلاح الغاز

في حوارها مع « إر بي كا»، قالت ساندو إنه «ليس عدلاً» أن يتحمل سكان «الضفة اليمنى» (الاسم المحلي للأراضي الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً في كيشيناو وهي الضفة اليمنى لنهر دنيستر) دون «الضفة اليسرى» الواقعة تحت سيطرة الانفصاليين. وتعتمد مولدافيا على روسيا لاستيراد كامل حاجتها من الغاز الطبيعي، عبر فرع من شبكة النقل الأوكرانية، يمر عبر أراضي الإقليم الانفصالي. وحسب «مولدافغاز»، الشركة المعنية باستيراد وتوزيع الغاز، فقد وصل حجم الديون المستحقة لشركة «غازبروم» الروسية إلى 7,24 مليارات دولار حتى بداية الشهر الحالي، منها 6,68 مليارات دولار عن الغاز الموزع في إقليم بريدنيستروفيا الانفصالي، مقابل 560 مليون دولار عن «الضفة اليمنى». وبموجب الاتفاقات بين «مولدافغاز» و«غازبروم» تتحمل كيشيناو كل تبعات الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الطرفين فيما يخص الغاز الذي يدخل إلى أراضي مولدافيا عن طريق بريدنيستروفيا وأوكرانيا. واستغلت سلطات بريدنيستروفيا، غير المعترف بها، هذا الاتفاق، وبدأت بسحب الكميات اللازمة لها من الغاز من الخطوط العابرة للمناطق التي تسيطر عليها، وترفض دفع ثمن الغاز لمولدافيا، وتراكم الأموال الواردة من السكان، وكذلك رسوم عبور الغاز، على حساب خاص تديره سلطات الجمهورية. وأعلنت أنها لن تدفع ثمن الغاز إلا بعد الاعتراف بها دولياً. وتطالب «غازبروم» شركة «مولدافغاز» المولدافية بدفع كامل الديون، بينما تصر كيشيناو على إعادة هيكلة الدين وتحويل الجزء الرئيسي منه إلى شركة «TiraspolTransGaz» التابعة للجمهورية المعلنة ذاتياً.

اقتصاد ضعيف وفساد مستشر

وتشكل الديون التي تطالب بها «غازبروم» نحو 90 في المائة من حجم اقتصاد مولدافيا البالغ 8,1 مليارات دولار. ويعيش قرابة 23 في المائة من سكان البلاد تحت خط الفقر. ويعتمد الاقتصاد المولدافي على صادرات الزراعة، والتي يُصدر معظمها الآن إلى رومانيا، بعد أن فرضت روسيا قيوداً على استيراد المنتجات الزراعية من مولدافيا عام 2014. ورغم رفع معظم هذه القيود في 2017 بعد تولي الرئيس إيغور دودون الموالي لروسيا مقاليد الحكم، إلا أن الأمور لم تتغير في شكل ملحوظ. ويُعدّ الفساد المستشري من أكبر التحديات التي تواجهها ساندو. وقد تحول إلى ظاهرة اجتماعية، إذ كشفت دراسات أن المواطن يضطر إلى دفع رشى خمس مرات سنوياً لتسيير معاملاته. ويتورط السياسيون بعلاقاتهم مع الأوليغارشيين المحليين والروس في قضايا فساد كبيرة. وكشفت التحقيقات، في 2014، عن شبكة غسيل أموال قامت بين 2010 و2014 بنقل أكثر من 30 مليار دولار من روسيا إلى بنوك مولدافية. ووجه مكتب المدعي العام لمكافحة الفساد تهماً جنائية ضد 16 قاضياً وأربعة محضرين سهلوا عمليات الاحتيال وغسل الأموال، التي قادها السياسي والبرلماني المولدافي السابق فيتشيسلاف بلاتون، المقرب من السلطات والأوليغارشيين الروس، وحكم عليه بالسجن 18 عاماً، بعد اعتقاله في أوكرانيا، بناء على مذكرة اعتقال دولية صدرت إثر هروبه من البلاد.

وواضح أن الرئيسة المنتخبة في موقف لا تحسد عليه، ورغم الدعم الشعبي الواسع لها، ونيتها العمل على تحسين الوضع في البلاد وتعزيز التنمية الاجتماعية ومكافحة الفساد، إلا أن الوضع على الأرض أكثر تعقيداً، خصوصاً فيما يتعلق بسياسة بلادها الخارجية وارتباطها بأفاق التنمية والإصلاح. فمن جهة، تقف روسيا مستعدة لتقديم الدعم والتسهيلات المالية والاقتصادية والدعم السياسي، ولكن ضمن شروط تضمن لموسكو بقاء الوضع الراهن في بريدنيستروفيا على ما هو عليه، وشرط عدم مضي مولدافيا في التقارب مع الغرب. ومن جهة أخرى، يوجد الاتحاد الأوروبي مع وعود الدعم المالي والاقتصادي أيضاً، وتحسين ظروف المعيشة للسكان والمساعدة في تأسيس مؤسسات نزيهة وفعالة. إلا أن هذا غير كافٍ لمولدافيا، حتى للاستمرار في وضعها القائم اليوم.

وواضح أن مولدافيا الصغيرة باتت محاصرة بمصالح روسيا ونفوذها في الداخل وعلى حدودها الخارجية، خصوصاً في مجال الطاقة التابع لموسكو بالكامل، ومصدر الدخل الكبير الذي تشكله العمالة المولدافية المهاجرة في روسيا، بالإضافة إلى مسألة إقليم بريدنيستروفيا. وفي المقابل، فإن بروكسل، الغارقة في مشكلات كثيرة، مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومعالجة تبعات كورونا، غير قادرة على تقديم الكثير لكيشيناو، خصوصاً بعد تجارب سابقة ثبت فشلها، مع استغلال السياسيين القارب مع أوروبا لزيادة ثرواتهم.

يوجد في بريدنيستروفيا احد اكبر مستودعات الاسلحة السوفيتية باوروبا (Getty)

اعلنت ساندو انها ستتبع سياسة متوازنة بين الشرق والغرب

تعتمد مولدافيا على روسيا لاستيراد حاجتها من الغاز

زيادة عدد حاملي الجنسية الروسية

يحمل معظم سكان إقليم ترانسنيستريا، او رسميا جمهورية بريدنيستروفيا المولدافية، البالغ عددهم نحو 460 الفا، الجنسية المولدافية. وزاد عدد حاملي الجنسية الروسية في السنوات الاخيرة، مع قرار موسكو تسهيل شروط منحها لسكان الاتحاد السابق. ويشكل الروس ثلث عدد السكان. وهي ذات النسبة تقريبا للمولدافيين، فيما تصل نسبة الاوكرانيين الى 27 في المائة، والباقي من البلغار وغيرهم من المجموعات العرقية الصغيرة.

دعوة لانتخابات برلمانية مبكرة

في إطار محاولاتها لتغيير الأوضاع والمضي في درب الاصلاحات الاقتصادية، دعت رئيسة مولدافيا مايا ساندو (الصورة) الى انتخابات برلمانية مبكرة. ومعلوم ان النظام السياسي في مولدافيا برلماني مع صلاحيات رئاسية، في قضايا مهمة مثل تعيين القضاء والمدعين العامين. وتسعى ساندو لاستغلال فوزها على مرشح الكرملين إيغور دودون لرفع مقاعد حزبها «العمل والتضامن» في البرلمان، وبناء تحالف لتشكيل حكومة جديدة تقاسمها اهدافها.

ضغوط تقدمية تواجه بايدن في استكمال إدارته

يواجه الرئيس المنتخب جو بايدن ضغوطاً من التيار التقدمي خلال عملية استكمال الوجوه البارزة في إدارته، فيما يواصل دونالد ترامب التشكيك بنزاهة الانتخابات

يواصل الرئيس الأميركي المنتخب، جو بايدن، عملية الاختيار من بين الأسماء المرشحة لتولي المناصب الحكومية والإدارية ضمن فريق عمله، الذي سيخلف إدارة دونالد ترامب عند مقر في 20 يناير/كانون الثاني المقبل. ومن المنتظر أن يعلن بايدن قريباً عن اسم وزير الدفاع المقبل، والشخصية التي سيرشحها لقيادة وكالة الاستخبارات المركزية «سي آي إيه»، وكذلك لوزارة الصحة. ويواجه بايدن، ضغوطاً حول ذلك من الأصدقاء المتنافسة داخل حزبه، في الوقت الذي يستمر به الرئيس الخاسر، ترامب، في إطلاق مزاعمه حول تزوير انتخابات الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، حتى مع ازدياد عزلته السياسية، وذلك بعدما أشار مباشرة إلى إمكانية ترشحه مجدداً لانتخابات الرئاسة في 2024.

وتأتي هذه التطورات في وقت يحاول بايدن حسم أمر اختياره لوزير الدفاع. وشجع القادة السود الرئيس المنتخب على اختيار أميركي من أصل أفريقي لضمان التنوع بين الوزراء، بينما يدفعه آخرون لتعيين امرأة لقيادة وزارة الدفاع للمرة الأولى. على الرغم من ذلك، تعارض حلقات متزايدة من المجموعات التقدمية داخل الحزب الديمقراطي، المرشحة البارزة لوزارة الدفاع ميشيل فلورنوي، مستشهدة بخلفية بشأن سجلها وعلاقاتها بالقطاع الخاص. وحذر آخرون، بما في ذلك فلورنوي نفسها، من أن تعيين أول امرأة في هذا المنصب يجب ألا يأتي على حساب تعيين أول وزير دفاع أسود في تاريخ البلاد. وتعهد بايدن بتعيين أول امرأة سوداء في منصب وزير الخزانة، وأول وزير داخلية من السكان الأصليين، وأول وزير للطاقة من أصل لاتيني، وأول وزير للنقل من المجتمع المثلي.

وتزداد الضغوط التنافسية بعد أقل من شهر من دفع بايدن الملح تجاه بناء إدارة جديدة، بينما يحاول الحفاظ على التحالف الواسع الذي أدى إلى فوزه على ترامب. وفي مواجهة تحديات الحكم الهائلة بمجرد توليه منصبه، ربما لا يستطيع بايدن تحمل خسارة دعم القاعدة التقدمية للحزب، حيث ينتمي ما يقرب من 100 من أعضاء مجلس النواب الديمقراطيين إلى التجمع التقدمي، والذي قد يكون له تأثير كبير على أجندة سياسة بايدن.

وبعد أربع سنوات من رئاسة ترامب، كان فيها الأخير «متحدثاً باسم نفسه» على حدّ وصف وكالة «أسوشيتد برس»، رغم توظيفه لأربعة متحدثين باسم البيت الأبيض، يحاول بايدن أن يعود إلى النمط التقليدي من التواصل كرئيس للولايات المتحدة، وهو اختار جين بساكي، لتكون المتحدثة المقبلة للبيت الأبيض، وعملت بساكي في عدد من الحملات الديمقراطية وتبوأت أدواراً رفيعة في إدارة باراك أوباما، بما فيها نائبة المتحدثة باسم البيت الأبيض، ومديرة الاتصالات في البيت الأبيض، كما كانت متحدثة لفترة باسم «البنتاغون». من جهة أخرى، أبدى عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين قلقهم بحسب «وول ستريت جورنال»، من تفكير بايدن في اختيار مايكل موريل، لقيادة «سي آي إيه»، وذلك بسبب دفاع الأخير، وهو نائب سابق للوكالة، عن تكتيكاتها للاستجوابات بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001. ومن الأسماء الأخرى المرشحة، دافيد كوهين، والذي عمل أيضاً كنائب لـ«سي آي إيه» في عهد أوباما. ويواجه هذا المنصب أيضاً اختلافاً بين الجناحين التقدمي والوسطي في الحزب الديمقراطي.

يلقى ترشيح ميشيل فلورنوي لقيادة البنتاغون معارضة

إلى ذلك، يستمر ترامب، في التصعيد من هجمته على الانتخابات، بما في ذلك عبر فيديو مدته 45 دقيقة، سجله من البيت الأبيض. ووصف ترامب في الفيديو، النظام الانتخابي في الولايات المتحدة بأنه واقع «تحت هجوم وحصار منسق»، وأنه كان «من المستحيل إحصائياً» له أن يخسر أمام منافسه. ووصف ترامب خطابه في الفيديو بأنه «أهم خطاب» لرئاسته، على الرغم من تكراره خلاله لعدد من المعلومات المغلوطة ومزاعم التزوير التي لم تثبت صحتها، باعتراف وزارة العدل الأميركية. وأثار خطاب ترامب تساؤلات حول المدى الذي يستطيع أو يريد الذهاب به في محاولة الانقلاب على نتائج الانتخابات، أو حتى الضغط على الجمهوريين في الكونغرس لعدم المصادقة على فوز بايدن. وقال إن ما يحاول فعله، ليس «فقط حول تكريم الـ74 مليون صوت» له، بل «ضمان أن يكون للأميركيين ثقة بهذه الانتخابات، وبأي انتخابات مقبلة». وكان ترامب قال خلال حفل للميلاد في البيت الأبيض الثلاثاء الماضي، إن رئاسته «كانت 4 سنوات رائعة. نحاول أن نكمل 4 سنوات أخرى، وإلا سأراكم مجدداً بعد 4 سنوات».

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشيتد برس)

يتمسك بايدن بالائتلاف الواسع الذي دعمه (لكس ووغ/Getty)

فاليري جيسكار ديستان: رئيس تحديث فرنسا

نعت فرنسا أحد رؤسائها السابقين، وهو فاليري جيسكار ديستان، الذي عرف بإصلاحاته داخل فرنسا، ودعمه لوحدة أوروبا

باريس ـ **فادي الداهوك**

نعت فرنسا أول من أمس الأربعاء، رئيسها الأسبق فاليري جيسكار ديستان، الذي توفي عن عمر 94 عاماً، جراء إصابته بفيروس كورونا، كما أكدت عائلته، وذلك بعدما أمضى أشهره الأخيرة، معانياً من مشكلات صحية ناجمة عن كبر سنّه. ونعى الرئيس إيمانويل ماكرون جيسكار ديستان، الذي كان حتى وصول ماكرون إلى قصر الإليزيه، أصغر شخصية سياسية تتولى الرئاسة الفرنسية، وذلك عن عمر 48 عاماً. وكان ماكرون قد شهد العام الماضي أيضاً وفاة الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك، خصم جيسكار ديستان اللدود، ليصبح أول رئيس فرنسي يشهد خلال ولايته وفاة اثنين من أسلافه. وقد ترك جيسكار ديستان، أثره، كما شيراك، على المشهد السياسي الفرنسي، في النصف الأخير من القرن الماضي، ممثلاً للحداثة والوحدة الأوروبية. ويمثل الرئيس الراحل، والذي لم يحظ سوى بولاية واحدة، رئيس فرنسا في مرحلة السبعينيات، بعدما خلف جورج بومبيدو، الذي لم يكمل ولايته بسبب المرض عام 1974. جيسكار ديستان هو ثالث رئيس في الجمهورية الخامسة، والأول غير الديغولي، وخلفه الاشتراكي فرنسوا ميتران، ليؤسس للتناوب بين اليمين واليسار الفرنسيين. وكتبت صحيفة «ليبراسيون» أمس، أن جيسكار ديستان لم يفهم الفرنسيين، على الرغم من كل مظاهر «التواضع». قد يكون ذلك ما يفسر فشل سعيه لولاية ثانية، وهزيمته أمام الأزمة الاقتصادية وأزمة النفط الأولى. وعرف خلال ولايته (1974-1981)، بوضع فرنسا على سكّة الحداثة وإصلاحاته الشهيرة، بما فيها خفض سن الاقتراع إلى 18 عاماً، وإلغاء تجريم الإجهاض. كما لطخت رئاسته بقضية الماسات التي قدمت له هدية من جمهورية أفريقيا الوسطى.

ينظر إلى جيسكار ديستان على أنه خان الديغولية، عندما رفض التصويت بنعم في استفتاء التعديلات الدستورية عام 1969 ما أدى إلى استقالة الجنرال شارل ديغول من منصبه، وكان آنذاك قد أنشأ نواة قوة سياسية ستصبح مجموعة الجمهوريين المستقلين، الذين شكلوا المكون الثاني من الأغلبية اليمينية.

خلال عهد ديغول، شغل ديستان منصب وزير الاقتصاد عام 1962 في حكومة بومبيدو، لكنه استقال عام 1966 بعد فشل خطة وضعها لانتشال فرنسا من البطالة والتضخم. هذا الأمر لم يقطع حبال الود بينه وبين بومبيدو، عندما أصبح الأخير رئيساً للجمهورية عام 1969، فكافأه بومبيدو بتعيينه مجدداً وزيراً للاقتصاد. من «الديغولية النقية إلى اليمين الخالص»

من بورغون وسط شرق فرنسا، أطلق جيسكار ديستان حملة الرئاسة في 1974، خلفاً لبومبيدو. وتمحور برنامجه حول «القوة والاستقلال لفرنسا، والعدالة والأمن للفرنسيين». ومن بين أهم مقترحاته «الانفتاح الكامل للمجتمع أمام حقوق المرأة»، و«المساواة في الحقوق الاجتماعية لجميع الفرنسيين».

في خضم السباق الانتخابي، ووسط السحر الذي أسقطه على الفرنسيين، سيكون الأديب بيير بورجيد أحد القلائل الذين تجرأوا على السير عكس التيار. وكتب بورجيد في «الموند» قبل يوم من بدء التصويت للجولة الثانية من الانتخابات، وكان يتأفف فيها من «منطقة كوليباسنا، التي كانت تابعة للجيش الرابع عشر السابق لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. وإضافة إلى الذخيرة، يوجد أعداد كبيرة من الدبابات وناقلات الجند المدرعة، والأنظمة الصاروخية المضادة للطائرات، وأنظمة متعددة لإطلاق صواريخ «غراد»، وعربات مدفعية، ومدافع هاون، وإضافة إلى كميات كبيرة من الألغام، وعشرات الآلاف البنادق الآلية والرشاشة والمسدسات.

لكن الجزء الأكبر من الذخيرة نُقل إلى المنطقة بعد انسحاب القوات السوفييتية من جمهورية المانيا الديمقراطية السابقة وتشيكوسلوفاكيا والمجر. وفي عام 2000، بلغ حجم المتفجرات والذخيرة التي تخص روسيا في بريدنيستروفيا نحو 42000 طن. وتم إتلاف أو سحب نحو نصف الاسلحة والمعدات العسكرية والذخائر حتى العام 2004. وحسب تقديرات متفاوتة، تضم المستودعات حالياً بين 19000 و21500 طن من الذخيرة، تتوزع بين قذائف، وقنابل جوية، وألغام، وقنابل يدوية، وطلقات، منها نحو 57 في المائة انتهت صلاحية استخدامها. ولمعرفة خطر هذه المستودعات فإن أي انفجار محتمل للذخائر يعادل قنبلة نووية، بقوة 10 كيلوطن، أي بقوة القنبلة الملقاة على هيروشيما في أغسطس/آب 1945.

سلاح الغاز

في حوارها مع « إر بي كا»، قالت ساندو إنه «ليس عدلاً» أن يتحمل سكان «الضفة اليمنى» (الاسم المحلي للأراضي الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً في كيشيناو وهي الضفة اليمنى لنهر دنيستر) دون «الضفة اليسرى» الواقعة تحت سيطرة الانفصاليين. وتعتمد مولدافيا على روسيا لاستيراد كامل حاجتها من الغاز الطبيعي، عبر فرع من شبكة النقل الأوكرانية، يمر عبر أراضي الإقليم الانفصالي. وحسب «مولدافغاز»، الشركة المعنية باستيراد وتوزيع الغاز، فقد وصل حجم الديون المستحقة لشركة «غازبروم» الروسية إلى 7,24 مليارات دولار حتى بداية الشهر الحالي، منها 6,68 مليارات دولار عن الغاز الموزع في إقليم بريدنيستروفيا الانفصالي، مقابل 560 مليون دولار عن «الضفة اليمنى». وبموجب الاتفاقات بين «مولدافغاز» و«غازبروم» تتحمل كيشيناو كل تبعات الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الطرفين فيما يخص الغاز الذي يدخل إلى أراضي مولدافيا عن طريق بريدنيستروفيا وأوكرانيا. واستغلت سلطات بريدنيستروفيا، غير المعترف بها، هذا الاتفاق، وبدأت بسحب الكميات اللازمة لها من الغاز من الخطوط العابرة للمناطق التي تسيطر عليها، وترفض دفع ثمن الغاز لمولدافيا، وتراكم الأموال الواردة من السكان، وكذلك رسوم عبور الغاز، على حساب خاص تديره سلطات الجمهورية. وأعلنت أنها لن تدفع ثمن الغاز إلا بعد الاعتراف بها دولياً. وتطالب «غازبروم» شركة «مولدافغاز» المولدافية بدفع كامل الديون، بينما تصر كيشيناو على إعادة هيكلة الدين وتحويل الجزء الرئيسي منه إلى شركة «TiraspolTransGaz» التابعة للجمهورية المعلنة ذاتياً.

اقتصاد ضعيف وفساد مستشر

وتشكل الديون التي تطالب بها «غازبروم» نحو 90 في المائة من حجم اقتصاد مولدافيا البالغ 8,1 مليارات دولار. ويعيش قرابة 23 في المائة من سكان البلاد تحت خط الفقر. ويعتمد الاقتصاد المولدافي على صادرات الزراعة، والتي يُصدر معظمها الآن إلى رومانيا، بعد أن فرضت روسيا قيوداً على استيراد المنتجات الزراعية من مولدافيا عام 2014. ورغم رفع معظم هذه القيود في 2017 بعد تولي الرئيس إيغور دودون الموالي لروسيا مقاليد الحكم، إلا أن الأمور لم تتغير في شكل ملحوظ. ويُعدّ الفساد المستشري من أكبر التحديات التي تواجهها ساندو. وقد تحول إلى ظاهرة اجتماعية، إذ كشفت دراسات أن المواطن يضطر إلى دفع رشى خمس مرات سنوياً لتسيير معاملاته. ويتورط السياسيون بعلاقاتهم مع الأوليغارشيين المحليين والروس في قضايا فساد كبيرة. وكشفت التحقيقات، في 2014، عن شبكة غسيل أموال قامت بين 2010 و2014 بنقل أكثر من 30 مليار دولار من روسيا إلى بنوك مولدافية. ووجه مكتب المدعي العام لمكافحة الفساد تهماً جنائية ضد 16 قاضياً وأربعة محضرين سهلوا عمليات الاحتيال وغسل الأموال، التي قادها السياسي والبرلماني المولدافي السابق فيتشيسلاف بلاتون، المقرب من السلطات والأوليغارشيين الروس، وحكم عليه بالسجن 18 عاماً، بعد اعتقاله في أوكرانيا، بناء على مذكرة اعتقال دولية صدرت إثر هروبه من البلاد.

وواضح أن الرئيسة المنتخبة في موقف لا تحسد عليه، ورغم الدعم الشعبي الواسع لها، ونيتها العمل على تحسين الوضع في البلاد وتعزيز التنمية الاجتماعية ومكافحة الفساد، إلا أن الوضع على الأرض أكثر تعقيداً، خصوصاً فيما يتعلق بسياسة بلادها الخارجية وارتباطها بأفاق التنمية والإصلاح. فمن جهة، تقف روسيا مستعدة لتقديم الدعم والتسهيلات المالية والاقتصادية والدعم السياسي، ولكن ضمن شروط تضمن لموسكو بقاء الوضع الراهن في بريدنيستروفيا على ما هو عليه، وشرط عدم مضي مولدافيا في التقارب مع الغرب. ومن جهة أخرى، يوجد الاتحاد الأوروبي مع وعود الدعم المالي والاقتصادي أيضاً، وتحسين ظروف المعيشة للسكان والمساعدة في تأسيس مؤسسات نزيهة وفعالة. إلا أن هذا غير كافٍ لمولدافيا، حتى للاستمرار في وضعها القائم اليوم.

وواضح أن مولدافيا الصغيرة باتت محاصرة بمصالح روسيا ونفوذها في الداخل وعلى حدودها الخارجية، خصوصاً في مجال الطاقة التابع لموسكو بالكامل، ومصدر الدخل الكبير الذي تشكله العمالة المولدافية المهاجرة في روسيا، بالإضافة إلى مسألة إقليم بريدنيستروفيا. وفي المقابل، فإن بروكسل، الغارقة في مشكلات كثيرة، مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومعالجة تبعات كورونا، غير قادرة على تقديم الكثير لكيشيناو، خصوصاً بعد تجارب سابقة ثبت فشلها، مع استغلال السياسيين القارب مع أوروبا لزيادة ثرواتهم.

فشل سعي ديستان لولاية ثانية ليخلفه الاشتراكي ميتران

جيسكار ديستان مع الاشتراكي فرانسوا ميتران: «إذا تم التصويت للسيد جيسكار ديستان، فسوف يقلبون الأمور رأساً على عقب، سوف يتضح كيف يمكن، باسم ديغول، إنكار ديغول، وكيف سيكون من الممكن، باسم التكتيكات السياسية، الانتقال من ديغولية نقية وقاسية إلى اليمين الخالص».

على رغم قساوة ما فعله جيسكار ديستان مع الجنرال شارل ديغول، إلا أن ذلك بالنسبة إلى الديغوليين لم يكن أقسى من أن يصل الاشتراكي فرانسوا ميتران إلى السلطة. آنذاك كان الديغوليون قد رشحوا جاك شابان دلماس، عمدة مدينة بوردو، لينافس في الانتخابات، لكن سحر جيسكار ديستان أدى مفعوله على قاعدتهم الانتخابية. هذا المشهد وصفه الصحافي الفرنسي بيير بيرو في «ميديا بارت»، في مقاربة انتخابات 1974 مع انتخابات 2017، بالقول «إن جيسكار ديستان كان يُظهر ذكاءه لإبراز غباء الآخرين. إنه أمر محض وبسيط، كما فعل إيمانويل ماكرون لاحقاً مع فرانسوا هولاند، كان ديستان مصاص دماء السيد عن طريق إغواء ناخبيه».

وبالفعل، مع اقتناع الديغوليين بضعف مرشحهم وانعدام فرصه في منافسة ديستان وميتران، ظهر جاك شيراك، الديغولي الشاب ووزير الداخلية في عهد بومبيدو، ليضع أصوات الديغوليين في صندوق جيسكار ديستان، فكافأه الأخير بتعيينه فور توليه الحكم رئيساً للوزراء. ومنذ ذلك الحين، سيصبح ما فعله شيراك لاحقاً واحداً من أشهر قصص الخيانة في تاريخ السياسة الفرنسية، إذ إن العلاقة الغريبة التي جمعت شيراك الديغولي، مع الرئيس الجمهوري الجديد لم تدم، بعدما دعم شيراك ميتران في انتخابات 1981.

وعلى عكس الزخم الذي رافق ولايته الأولى، عجز جيسكار ديستان عن الفوز بولاية ثانية عام 1981، لينتقل بعدها إلى مواصلة العمل السياسي في البرلمانين الفرنسي والأوروبي.

وينظر الفرنسيون إلى جيسكار ديستان على أنه من رموز الوحدة الأوروبية، منذ تعاونه الوثيق مع المستشار الألماني هيلموت شميدت في الدفع نحو الاتحاد النقدي. ولهذا السبب لم يتردد الرئيس الراحل في قبول تولي رئاسة المؤتمر الأوروبي الذي وضع مشروع دستور أوروبي موحّد، لكنه لم يعتمد. كما يوصف بأنه الأب المؤسّس لمجموعة السبع. لم يخفِ جيس

التفعيل يصطدم بعقبات سياسية

سوق السلاح المصري اليوناني

تواصل مصر واليونان التنسيق والتعاون لا سيما في المجال العسكري، بينما تصطدم فكرة «سوق مشتركة للسلاح» بعقبات

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية وعسكرية مصرية، عن تحركات ثنائية مع اليونان، ربما تنضم إليها أطراف أخرى، لتفعيل فكرة إقامة «سوق مشتركة للسلاح»، تعتمد بداية على تبادل الخبرات الفنية والتصنيعية، وبيع وشراء القطع العسكرية، قبل محاولة تطويرها إلى إنتاج مشترك بين دول السوق المقترحة.

وقالت المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، إنّ فكرة السوق طرحت خلال اجتماعات بين مسؤولين عسكريين مصريين ويونانيين، خلال الاستعدادات للمناورات البحرية المشتركة التي نفذت أخيراً، وأنه من المنتظر جس نبض الجانب الفرنسي، خلال الزيارة المتوقعة للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى باريس، الإثنين المقبل، والتي ينتظر أن تركز بالدرجة الأولى على التعاون العسكري والاقتصادي بين الجانبين.

وبالتوازي مع هذا الحراك على المستوى الدولي في الجوانب التي تتعلق بتبادل، بيع وشراء القطع العسكرية، يحاول النظام المصري إغراء حليفتيه الإمارات والسعودية، بتطوير منظومة «الهيئة العربية للتصنيع»، التي تساهم فيها دول عربية عدة، لتكون بمثابة نواة لتعاون أوسع مع الحلفاء الدوليين، خصوصاً اليونان وقبرص وفرنسا. من جهتها، شككت مصادر دبلوماسية وعسكرية في جدوى هذا الطرح، لأنه سيصطدم بمنتجي السلاح الذين تستورد منهم مصر احتياجاتها، خصوصاً أنّ النظام المصري يبرم صفقات تسليح مع بعض الشركات في إطار تسوية خلافات وقضايا سياسية أخرى؛ لا سيما في ما يتعلق بملفات غياب الحريات السياسية والإعلامية وحقوق الإنسان في مصر.

واستقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي، صباح أمس الخميس، وزير الدفاع اليوناني نيكوس بانايوتوبولوس، بحضور وزير الدفاع والإنتاج الحربي الفريق أول محمد زكي. وبحسب مصادر تحدثت لـ«العربي الجديد»، يرجح أن تسلم اليونان خلال أسابيع مجموعة جديدة من ناقلات الجنود والمعدات لمصر، مقابل الحصول على معدات بحرية، بعد تقييم جميع القطع سعرياً، وحصول الطرف المستحق للمبالغ المالية الأكبر. وقال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية السفير بسام راضي، في بيان، إن السيسي أعرب عن التطلع لتطوير التعاون العسكري والتدريبات المشتركة بين البلدين، مشيداً في هذا الإطار بالمستوى الذي وصل إليه هذا التعاون في المرحلة الحالية، سواء على المستوى الثنائي أو الثلاثي بين مصر واليونان وقبرص، والذي تجسد أخيراً في التدريب العسكري الثلاثي المشترك (ميدوسا -10)، بمشاركة عناصر من القوات الفرنسية والإماراتية.

وفي أغسطس/ آب الماضي، كشفت مصادر مصرية مطلعة لـ«العربي الجديد»، النقاب عن اتفاق بين مصر واليونان على تبادل القطع العسكرية والأسلحة الزائدة عن الحد أو غير المستخدمة من قبل كل طرف في الآونة الأخيرة، مقابل مبالغ مالية أقل من الأسعار المعروضة في السوق العالمية، تحقيقاً لمنفعة الطرفين وتكريساً للتحالف الاستراتيجي بينهما ضد تركيا، ولا سيما أنه لا توجد آفاق حتى الآن لتغيير هذا الموقف، على الرغم من الاتصالات الاستخباراتية والاقتصادية السرية أيضاً بين القاهرة وأنقرة.

وفي أول خطوة تنفيذية لهذه الاتفاقات، سلمت اليونان لمصر، في أغسطس الماضي، 101 ناقلة جنود مدرعة برمائية سوفييتية من طراز «بي أم بي» (BMP)، مطورة، تمثل 20 في المائة مما تمتلكه اليونان من هذا الطراز المناسب أكثر للمعارك الصحراوية وفي المناطق الساحلية. وكانت اليونان قد حصلت عليها عام 1994 من ألمانيا.

وعقّب مصدر دبلوماسي مصري على هذه المعلومات حينها، بالقول إنّ هذه الصفقة ربما تتسبب في طرح مسألة الرقابة على تصدير الأسلحة من الدول المستوردة إلى دول أخرى، بمعزل عن رقابة الدول المصنعة والمنتجة، خصوصاً أنّ هناك شكوكاً حول نهج بعض الدول الأوروبية والأفريقية في التوسع بشراء الأسلحة، وبصفة خاصة من ألمانيا وإيطاليا، مثل المجر ومصر واليونان والجزائر. وتزداد أهمية هذه المسألة مع توجه بعض الدول الأوروبية لحجب أسلحتها عن أطراف بعض النزاعات، ولا سيما المنخرطة في الحرب باليمن. وكانت مصر واليونان قد أعلنتا عن اتفاق تعيين الحدود البحرية للمنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما، والذي وقع في القاهرة في السادس من أغسطس الماضي، بين وزيري الخارجية المصري سامح شكري واليوناني نيكوس دندياس. ولا تعترف تركيا بترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان وقبرص لوجود نزاع بينها وبين اليونان على العديد من الجزر.

الرئيس المصري ورئيس الوزراء اليوناني في أثنيا الشهر الماضي (يورغوس كاراهاليس/فرانس برس)

> ينتظر جس نبض فرنسا بشأن السوق المشتركة

الحدث

«مجلس شركاء» في السودان

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

أصدر رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، أمس الخميس، مرسوماً دستورياً بتشكيل مجلس شركاء الفترة الانتقالية برئاسته وعضوية 27 شخصاً آخرين، ممثلين للمكون العسكري وتحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير»، والحركات المسلحة في البلاد. ويأتي ذلك في الوقت الذي جددت فيه «قوى إعلان الحرية والتغيير»، الثقة في رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، للاستمرار في منصبه خلال الفترة المقبلة للحكومة الانتقالية.

وتثير خطوة البرهان مخاوف سياسية من تغول مجلس الشركاء على صلاحيات التحالف الحاكم، والحكومة المدنية برئاسة حمدوك. كذلك يأتي الإعلان في الوقت الذي يسير فيه السودان على خطى التطبيع مع إسرائيل، وفيما لا يزال يواجه أزمة اقتصادية خانقة. وكان اجتماع للمجلس المركزي لـ«الحرية والتغيير»، عقد أول من أمس لتجديد الثقة في حمدوك، قد تداول بمسألة مجلس شركاء الفترة الانتقالية، الذي يأتي الإعلان عن مرسوم تشكيله من قبل البرهان، بموجب المادة 80 من الوثيقة الدستورية لعام 2019 والتي تم تعديلها في 2020. وأكد المجتمعون أهمية الطابع التشاوري والتنسيقي للمجلس، بما يمنع التغوّل على صلاحيات المؤسسات الدستورية في البلاد. وبموجب المرسوم الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، فإن أعضاء مجلس السيادة العسكريين، وعددهم خمسة، إضافة إلى الفريق عبد الرحيم دقلو، نائب ثاني قائد قوات «الدعم السريع»، سيكونون أعضاء في مجلس الشركاء، وكذلك رئيس الوزراء عبد الله حمدوك بحكم منصبه، ومعهم 13 عضواً من تحالف «الحرية والتغيير»، و8 من تحالف «الجبهة الثورية»، التي تضم حركات مسلحة وقعت على اتفاق سلام مع الحكومة الانتقالية السودانية في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وبموجب المرسوم، يختص عمل المجلس بتوجيه الفترة الانتقالية، بما يخدم المصالح العليا للسودان، وحلّ التباينات في وجهات النظر بين الأطراف المختلفة، وحشد الدعم اللازم لإنجاح الفترة الانتقالية وتنفيذ مهامها الواردة في الوثيقة الدستورية واتفاق سلام جوبا لعام 2020. ومنح المرسوم أي طرف من الأطراف حق سحب وتغيير ممثله في المجلس. وتفتح خطوة تشكيل مجلس الشركاء، الباب أمام إضافة 3 أعضاء لمجلس السيادة يمثلون الحركات المسلحة، وكذلك تشكيل الحكومة الجديدة من 26 وزيراً، أي بزيادة 8 وزارات جديدة.

وجاءت خطوة البرهان بالتزامن مع تجديد تحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير» الحاكم في السودان، أول من أمس الأربعاء، ثقته في حمدوك، لاستمراره في المنصب. وحصل التجديد خلال اجتماع عقده المجلس المركزي لـ«الحرية والتغيير»، مع حمدوك، وسط إرهاصات برغبة بعض القوى في الإطاحة به الأخير من المنصب. وطبقاً لبيان صدر عن إدارة الإعلام في مجلس الوزراء، فإن ممثلي «المجلس المركزي» ذكروا أن حمدوك قادر على إنجاز استحقاقات الفترة الانتقالية، بما فيها السلام الشامل والإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي المُستدام. وأكد رئيس الوزراء من جهته، بحسب البيان، أن المرحلة الجديدة تستدعي الوقوف وتقييم الفترة الماضية من عمر الفترة الانتقالية، خصوصاً بعد إنجاز اتفاق سلام السودان مع حركات الكفاح المسلح في مرحلة أولى، وحضور قيادات أطراف العملية السلمية إلى العاصمة الخرطوم، ما يعتبر فرصة كبيرة تسمح بضخ دماء جديدة تخلق حيوية في جسد الفترة الانتقالية لناحية إنجاز التحول الديمقراطي.

وعُين حمدوك في منصب رئيس الوزراء، في أغسطس/آب من العام الماضي، بترشيح من قوى إعلان الحرية والتغيير، غير أن أداء حكومته في الفترة الماضية قوبل بسيل من الانتقادات، خصوصاً على الصعيد الاقتصادي. وعلت أصوات بإعفائه من المنصب، مع حملة إعادة تشكيل هياكل السلطة الانتقالية، عقب دخول الحركات المسلحة كشريك جديد في السلطة.

> تعديل حكومي قريب
>
> أوضح البيان الصادر عن إدارة الإعلام في مجلس الوزراء، أن اجتماع المجلس المركزي لـ«تحالف الحرية والتغيير» مع رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، ناقش المستجدات على المستويين المحلي والإقليمي، بما في ذلك الترتيب للتشكيل الوزاري الجديد، وضرورة بناء الحكومة الجديدة على تقييم العمل المشترك خلال الأشهر الفترة الانتقالية، بما يضمن تدقيق النظر في أولويات المرحلة المقبلة.

تحذيرات سياسية من خطوة البرهان (أشرف الشاذلي/ فرانس برس)

متابعة

اعلنت اذربيجان مقتل 2783 جنديا في معارك كاراباخ (كارين ميناسيان/فرانس برس)

أردوغان قريباً في أذربيجان

تواصل تركيا تأكيد دعمها لأذربيجان على مختلف الأصعدة، ولا تحيد زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان المرتقبة لهذه الدولة عن إطار هذا الدعم، بعدما كانت بلاده المساند الرئيسي لباكو في الصراع مع أرمينيا في إقليم ناغورنو كاراباخ أخيراً. ويأتي ذلك فيما كشفت أذربيجان أمس عن عدد قتلى جنودها في الحرب في كاراباخ، قائلة إنها خسرت 2783 في المعارك التي استمرت لستة أسابيع.

وأعلنت الرئاسة التركية في بيان أمس الخميس، أن أردوغان سيزور أذربيجان في التاسع من ديسمبر/كانون الأول الحالي. وستكون هذه الزيارة التي تستمر ليومين الأولى لرئيس دولة أجنبي إلى أذربيجان منذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي رعته روسيا وأنهى القتال في أوائل نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وكرّس مكاسب باكو من أراضي ناغورنو كاراباخ.

وتتزامن الزيارة مع عرض عسكري كبير تخطط باكو لتنظيمه في العاشر من ديسمبر الحالي. وفي السياق، نقلت وكالة «نوفوستي» الروسية، أمس، عن مصدر دبلوماسي في باكو تأكيده أنّ أردوغان سيحضر هذا العرض العسكري المقررة إقامته في العاصمة الأذربيجانية بمناسبة «الانتصار في حرب كاراباخ».

إلى ذلك، أعلنت أذربيجان أمس أنّ 2783 من جنودها قتلوا في المعارك التي استمرت ستة أسابيع بين قواتها والقوات الأرمينية في ناغورنو كاراباخ. وقالت وزارة الدفاع الأذربيجانية «قتل 2783 جندياً من القوات المسلحة الأذربيجانية في الحرب الوطنية» التي بدأت في نهاية سبتمبر/أيلول الماضي. وأضافت أن ما يربو على 100 جندي آخرين ما زالوا في عداد المفقودين. ولم تعلن باكو من قبل عن خسائرها العسكرية، ولم تذكر سوى حصيلة للضحايا المدنيين الأذربيجانيين لهذا النزاع.

وكانت يريفان قد أعلنت في وقت سابق أن 2317 جندياً أرمينيا قضوا في المعارك التي أودت أيضاً بحياة عشرات المدنيين من الأرمن والأذربيجانيين. كما فرّ ما يصل إلى 90 ألف شخص، أي 60 في المائة من عدد السكان، من منطقة ناغورنو كاراباخ خلال المعارك.

ووقع الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والأذربيجاني إلهام علييف ورئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان في التاسع من نوفمبر الماضي اتفاقاً ثلاثياً قضى بوقف القتال في كاراباخ واحتفاظ أذربيجان بالسيطرة على المناطق التي انتزعتها خلال جولة القتال الأخيرة، مع نشر قوات حفظ سلام روسية للإشراف على سريان الهدنة في المنطقة. وبموجب الاتفاق، خسرت أرمينيا سبع مناطق كانت قد سيطرت عليها حول كاراباخ خلال حرب التسعينيات. ولمراقبة الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار نشرت روسيا قرابة 2000 من جنود حفظ السلام الروس بين الجانبين وعلى امتداد ممر لاتشين، البالغ 60 كيلومتراً ويعبر المناطق التي تصل ستيباناكرت عاصمة الإقليم بأرمينيا. وأعلنت تركيا الثلاثاء الماضي أنها وقعت اتفاقية مع روسيا بشأن إنشاء مركز مراقبة مشترك تتمثل مهمته في الإشراف على وقف إطلاق النار في ناغورنو كاراباخ. وأشادت أنقرة التي انحازت إلى باكو في الصراع «بالانتصار العظيم» لأذربيجان على أرمينيا في كاراباخ بعد توقيع اتفاق إنهاء القتال.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)